محددات النمو الاحتوائى: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى

Determinants of Inclusive Growth: An Empirical Study in Egyptain Economy

د/ رمضـان السـيد أحمـد معن

استاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجـــارة – جامعة طنـــطا

استاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة – جامعة طنطا وله اهتمامات بحثية بقضايا النمو والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والاقتصاد المعرفي والابتكارات وسعر الصرف وميزان المدفوعات والبطالة.Ramadan_elsayed@commerce.tanta.edu.eg

محددات النمو الاحتوائى : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى

د/ رمضـان السـيد أحمـد معن

ملخص :

يناقش البحث محددات النمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨ .حيث يستعرض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ومفهوم النمو الاحتوائى وتطوره، مع بناء نموذج قياسى للنمو الاحتوائى بالاعتماد على المتغيرات الاقتصادية المفسرة له وذلك من خلال اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام جذر الوحدة ، ثم تحديد معادلة النمو الاحتوائى باستخدام اسلوب التكامل المشترك بطريقة جوهانسن .وتوصلت الدراسة الى استقرار متغيرات الدراسة عند الفرق الاول ، وانها متكاملة ، وأن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل. وأن النمو الاحتوائى فى مصر يتأثر بشكل إيجابي بكل من الانفاق على التعليم والاستثمار الاجنبى المباشر والانفتاح التجارى ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى والائتمان المقدم الى القطاع الخاص (القروص المصرفية) فى المقابل يتأثر سلبا بكل من الانفاق على الصحة والاستثمار الخاص المحلى ومعدل النمو السكانى ومعدل التضخم ، كما أظهرت النتائج معنوية متغيرات الدراسة عند مستوى ٥٪ عدا الاستثمار الاجنبى المباشر ومعدل النمو السكانى.

الكلمات المفتاحية: النمو الاحتوائى ، محددات، الاقتصاد المصرى، جوهانسن، التكامل المشترك.

Abstract

The study discusses the determinants of Inclusive Growth in Egyptian Economy during the period 1980-2018, also reviews literatures related to the topic and the concept of inclusive growth and its development, with building a Econometric model for inclusive growth based on the economic variables that are explained to it by testing the stability of time series for variables using the unit root, Then determining the inclusive growth equation Johansen Co-integration.

The study reached the stability of the study variables for the first difference, and it is integrated, and that there is a long run equilibrium relationship. and that inclusive growth in Egypt is positively affected by spending on education, foreign direct investment, trade openness, GDP growth rate, and credit to the private sector. But Inclusive Growth negatively affected by spending on health, domestic private investment, the rate of population growth and the rate of inflation, The results also found evidence the significance of the study variables at the level of 5%, except for direct foreign investment and the population growth rate

Keywords: Inclusive Growth, Determinants, Egyptian Economy, Johansen , Co-integration.

مقدمة:

ظهر جدلا واسعا حول مدى استفادة افراد المجتمع من عوائد النمو الاقتصادى ، حيث أكد Kuznets(1955) على وجود تفاوت فى توزيع الدخل وخاصة فى الدول النامية ، ويمثل النمو الاقتصادى شرطا ضروريا للحد من الفقر ، لكنه غير كاف لرفع مستوى معيشة الافراد ، حيث تعد طريقة توزيع العوائد المتحققة على الافراد شرطا كافيا ، ومن ثم فليس بالنمو الاقتصادى المرتفع يتم مواجهة الفقر والحد من البطالة ، وانما بالعدالة فى توزيع الدخل والحد من التفاوت الكبير فى توزيعه. و بسبب زيادة هذا التفاوت وجه صانعى السياسة الاقتصادية اهتمامهم نحو النمو الاحتوائى Inclusive Growth، الذى يشير الى النمو الذى يخلق فرصا اقتصادية جديدة ، ويضمن توزيعا عادلا للفرص لكافة فئات المجتمع واقاليمه الجغرافيه وخاصة الفقراء والمهمشين بما يضمن السعى لتحقيق التوظف الكامل للموارد البشرية والمادية دون الاضرار بالبيئة ، واقتسام ثمار النمو وتحسين جودة الخدمات ورفع مستوى معيشة الفئات الفقيرة من خلال تمكينهم ، ودمج معدلات النمو المرتفعة مع سياسات تحقيق العدالة الاجتماعية.(ابدجمان ،١٩٩٩& مليود ،٢٠١٤& Son,2007)

وفى الوقت الحالى تولى الحكومات اهتماما كبيرا وتخصص الموارد اللازمة لمواجهة التحديات امام جعل النمو اكثر احتوائية . وأكدت دراسة لصندوق النقد الدولى فى يناير ٢٠١٧ عن تأثير السياسات الاقتصادية الكلية الهيكلية وعدم المساواة فى توزيع الدخل فى الدول منخفضة الدخل ، أنه بالرغم من تحقيق نمو مرتفع فى العقدين الماضيين إلا انه لايزال هناك قدر كبير من عدم المساواة فى توزيع الدخل مما يضعف وتيرة واستمرارية النمو والاستقرار الاقتصادى فى المستقبل . ويتجه الصندوق فى الوقت الحالى الى تحويل عمله نحو الاتجاه لإيجاد سبل لترجمة اسباب عدم المساواة الى سياسات تسعى الى تحقيق النمو الاحتوائى من الاتجاه الى الاساليب العادلة لفرض الضرائب والانفاق.

وتشير التجربة المصرية خلال العقد الماضى الى عدم وجود ارتباط بين النمو الاقتصادى وتحسن مستوى معيشة افراد المجتمع وذلك على الاقل فى الاجل القصير، وبالرغم من وجود قمتين وصل فيها معدل النمو إلى معدلات مرتفعة . ولكنها لم تحقق الاستدامة وبالتالى لم تحقق النمو الاحتوائي. فالعلاقة بين استدامة النمو واحتوائه علاقه متبادلة، فالاستدامة مهمه لتحقيق نمو احتوائي ، فقد وصل متوسط معدل النمو فى الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٠) الى ٥,٦٪ سنويا ، وفى نفس الوقت ارتفعت نسبة الفقراء الى اجمالى السكان من ١٦,٧٪ فى عام ٢٠٠٤ الى ٢١,٦٪ عام ٢٠١٠.ومع تطبيق اجراءات الاصلاح الاقتصادى عام ٢٠١٦ حقق الاقتصاد المصرى معدلات نمو مرتفعة ولكن مع تزايد اعداد الفقراء ، وبالتالى اكتسب مفهوم النمو الاحتوائى اهتماما خاصا من خلال إتخاذ اجراءات اضافية للحماية الاجتماعية والمتمثلة فى التحويلات النقدية للتخفيف من نتائج برامج الاصلاح وذلك لزيادة المساواة فى المشاركة وتوزيع العوائد على الفقراء والمستبعدين ، مع الاهتمام والتركيز على زيادة الانفاق العام على التعليم والصحة وبالتالى فقد لايكفى فقط تحقيق النمو الاقتصادى كآلية رئيسية لتعزيز رفاهية المجتمع ، بل قد يتطلب الامر كذلك اجراءات اضافية لضمان ان يشمل النمو الاقتصادى اكبر قاعدة ممكنة من المستفيدين من ثماره (المركزى للتعبئة والاحصاء ،٢٠١٦& سليمان ،٢٠١٨).

وفى اطار التنمية المستدامة ٢٠٣٠ توجه الحكومة الكثير من مواردها للبنية التحتية لدعم المشروعات التى توفر فرص عمل، كذلك الوصول الى الفئات الأكثر فقراً من خلال برامج الحماية الاجتماعية (برنامج تكافل وكرامة) والاهتمام بالاسكان الاجتماعى وتطوير العشوائيات ، وتعتمد رؤية الدولة على المفهوم الشامل للتنمية ، وعلى عدالة التوزيع ، وإتاحة الفرص الاقتصادية ، وضمان الحقوق الاجتماعية لجميع فئات المجتمع .

ويمكن تلخيص مشكلة البحث فى السؤال التالى ماهى المحددات المفسرة لمعدلات النمو الاحتوائى فى مصر ويتفرع من هذا التساؤل العديد من التساؤلات الفرعية أهمها:

١-ماهو مفهوم النمو الاحتوائى

٢- ماهى محددات النمو الاحتوائى

٣- هل حققت مصر نمو احتوائيا

٤- هل السياسات الاقتصادية المتبعة فى مصر كان لها الأثر على محددات النمو الاحتوائى

الاهمية العلمية والتطبيقية للدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من اهمية محاربة الفقر وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل وتحسين مستوى معيشة افراد المجتمع ، ولايمكن الوصول الى هذا الهدف الا اذا تم تحديد المتغيرات القادرة على تحقيق احتوائية الفقر والتى من خلالها يمكن وضع سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة قادرة على التقليل من حدة الفقر .

وتعد دراسة النمو الاحتوائى والعوامل المؤثرة فيه من اكثر الموضوعات التى استحوذت على اهتمام العديد من الاقتصاديين لما فى ذلك من اهمية فى تحديد العوامل الاكثر تأثيرا فى النمو الاحتوائى .وتظهر اهمية الدراسة فى التالى:

-توضيح طبيعة العلاقة بين النمو الاحتوائى وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلية المحددة له .

-إلقاء الضوء على دور السياسات الاقتصادية فى التأثير على المؤشرات الكلية التى تعمل على تحقيق النمو الاحتوائى

-التوصل الى توصيات من شأنها رفع من معدلات النمو الاحتوائى فى مصر

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة الى إلقاء الضوء على النقاط التالية:

١- دراسة تطور مؤشر النمو الاحتوائى فى مصر

٢- دراسة محددات النمو الاحتوائى فى الادبيات الاقتصادية

٣- تحليل تطور محددات النمو الاحتوائى فى مصر

٤- قياس العلاقة بين النمو الاحتوائى والعوامل المحددة له

فرضية الدراسة:

الفرض الرئيسى الذى تحاول الدراسة اختباره:

""تتوافر المحددات المختلفة ذات الدلالة الاحصائية اللازمة لتحقيق النمو الاحتوائى فى مصر"

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطى والاستقرائى الذى يتضمن دراسة نظرية لمشكلة البحث من خلال الدراسات السابقة وتحديد محددات النمو الاحتوائى ودراسة تطبيقية على مصر باستخدام نموذج التكامل المشترك ، بالاعتماد على برنامج Eviews11 واحصائيات وتقارير البنك الدولى والبنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بما يسهم فى الوصول الى نتائج وتوصيات تحقق اهداف البحث.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : تمثل دراسة النمو الاحتوائى ومحدداته فى مصر مكان الدراسة

الحدود الزمنية : تمتد فترة الدراسة ١٩٨٠-٢٠١٨

خطة الدراسة :

يتضمن البحث الاطار العام والذى يشمل المقدمة واهداف واهمية وفروض وتساؤلات البحث بالاضافة الى اربعة مباحث : الاول يعرض للدراسات السابقة فى مجال البحث ويناقش **الثانى** الاطار النظرى للنمو الاحتوائى و ويستعرض **الثالث** محددات النمو الاحتوائى ، ويتناول **الرابع** النموذج المستخدم والنتائج والتوصيات

المبحث الاول: الدراسات السابقة فى مجال البحث

يزخر الأدب الاقتصادى بالعديد من الدراسات التى تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادى وعدالة توزيع الدخول والحد من الفقر ، ومن ثم دراسة النمو الاحتوائى .وهناك العديد من الدراسات التطبيقية التى أثبتت ان للنمو الاقتصادى أثرا ايجابيا فى الحد من الفقر ، الا انه فى المقابل هناك دراسات أخرى ترى ان النمو الاقتصادى غير كاف للحد من الفقر ، وانه لكى يكون كذلك لابد ان يكون مصحوبا بتوزيع عادل للدخل بين افراد المجتمع وهو ماإصطلح عليه بالنمو المحابى او المناصر للفقراء ، والذى يأخذ فى الاعتبار حالة التفاوت فى توزيع الدخل بين الفقراء والاغنياء (الهوارى ، ٢٠١٦& سيداحمد ،٢٠١٨). و تعتبر دراسة Kuzents(1955) من أوائل الدراسات التى تناولت النمو الاقتصادى وعلاقته بالفقر وعدالة توزيع الدخل حيث قام بجمع سلسلة من البيانات الإحصائية لعدد من الدول هي أمريكا، بريطانيا وألمانيا لمدة قرن، حيث توصل إلى أن مستوى التفاوت في توزيع الدخل يزداد حدة خلال المراحل الأولى لعملية النموالإقتصادي، ثم تميل بعد ذلك إلى التناقص وبالتالي التحسن وذلك على المدى المتوسط والطويل لتعطينا شكلا أشبه بحرف U المقلوب ليعرف فيما بعد بمنحنى Kuznets .

وقد اكدت دراسة (المسعودى،٢٠١٠) على قدرة النمو الاقتصادى على الحد من الفقر حيث تراجع الفقر بمعدلات واضحة فى ظل النمو الاقتصادى السريع لعدة دول منها امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى وشرق آسيا حيث تم اعادة توزيع الدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان . فى حين اشارت دراسة (Norton,1998) أن النمو الاقتصادي لا يقضي على الفقر بل من الممكن أن يؤدى الى تفاقم مشاكل

الفقراء. وتشير دراسة (2016) Albagoury الى ان العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر تمثل جوهر مفهوم النمو الاحتوائى Inclusive Growth الذي نادت به مؤخراً أهداف التنمية المستدامة في قمة ريو ٢٠١٣. والذي يشير إلى تحقيق نمو اقتصادي مصحوب بتوزيع أكثر عدالة للفرص وتخفيض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الإجتماعية. وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD النمو الاحتوائى بأنه النمو الاقتصادي الذي يمنح كل شرائح السكان في المجتمع فرص المشاركة العادلة في الإستفادة من عوائد النمو الاقتصادي. كما يعرفه البنك الدولي بأنه النمو الذي يمَكن جموع السكان من المشاركة والاستفادة من عوائده ويؤدي إلى خفض معدلات الفقر، ويكون موزعاً على كافة القطاعات الاقتصادية للدولة.

وفى محاولة للتفرقة بين مفاهيم النمو الاحتوائى والنمو المناصر او المحابى للفقراء تناولت دراسات(Ranieri et al., 2013)، (الأزهرى،٢٠١١) ،(Suryanarayana,2008) تطور مفهوم النمو الإحتوائي وقامت بالتفرقة بين مفهومي النمو الإحتوائي والنمو المناصر للفقراء ، وعرفت UNDP النمو الاحتوائى بأنه العملية الانتاجية للمخرجات التى تشارك فيه جميع فئات المجتمع فى تحقيقه والاستفادة بشكل عادل من ثماره ، وبالتالى فإن عملية النمو الاحتوائى تعتبر معادلة من طرفين الاول هو المشاركة فى تحقيق النمو والطرف الثانى الاستفادة العادلة فى العوائد .

وفى مجال سياسات تحقيق النمو الاحتوائى ، توصل (Chang, 2014) إلى أنه يمكن تحقيق النمو الإحتوائى من خلال إعادة توزيع الدخل باستخدام متغيرات مثل أستقرار الإقتصاد الكلي والإنفتاح الإقتصادي بالإضافة إلي الإستثمار في رأس المال البشري وخلق فرص عمل وعدم التمييز والحماية الاجتماعية والسياسات الضريبية والتحول الهيكلي والنمو واسع النطاق والمؤسسات القوية والاندماج الاجتماعي والمشاركة ، واهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الإحتوائي من خلال قدرته علي خلق فرص العمل والوصول للفئات الاكثر تهمشيا وقدرته للقضاء علي التميز وزيادة الفرص الإقتصادية وقدرتها علي زيادة الإنتاجية والتحول الهيكلى. واتفق مع هذا الرأى (Alexander, 2015).

وفى عرض بعض التجارب الدولية للنمو الإحتوائي، فوفقا للتجربة البرازيلية (٢٠٠٣-٢٠١٠) . يرى Stuart (2011) أنه يمكن تحقيق النمو الإحتوائى من خلال مكافحة التضخم المفرط واتخاذ التدابير اللازمة للوصول إلى الفقراء وذوي الاحتياجات، والتأكد من قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب، والتى وصلت إلى ٨٥٪ من مجموع التحويلات النقدية للأسر .وفى نيبال(١٩٩٥-٢٠٠٣) تم تحقيق النمو الاحتوائى من خلال تحديد القطاعات الاكثر أهمية والتى يتوقع لها نموا أكبر فى المستقبل فى المناطق الحضرية والريفية بدون تمييز مع استفادة الطبقات الفقيرة والمهمشة من عوائد النمو (Hatlebakk,2008) . وفى الهند بين (Burange, et al., 2014) كيفية القضاء على الفقر من خلال

الاهتمام بالعنصر البشري عن طريق تحسين التعليم والرعاية الصحية مع ضرورة الاهتمام بالمرافق الأساسية، بالإضافة إلي ضرورة القضاء علي الفساد والإهتمام بالزراعة والانشطة المرتبطة بها، والبحث والتطوير.

وقام (2009) lanchovichina بتحليل العوامل التى تعيق تحقيق النمو الاحتوائى فى زامبيا ، فبالرغم من تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة إلا ان معدلات الفقر سجلت ارتفاعا ملحوظا ،أى أن معدلات النمو المرتفعة لم تحد من الفقر .وتناولت دراسة (Oluseye, et al., 2017) تحليل مؤشرات النمو الإحتوائي ومحدداته في الإقتصاد النيجيري خلال الفترة ١٩٨١– ٢٠١٤ . واكد (Mohammed, et) al., 2015 على الأثر الاجتماعي والإقتصادي للقطاع المالي غير الرسمي علي النمو الإحتوائي في شمال ووسط نيجيريا ، وضرورة الانفاق على التعليم والصحة، وتطوير البنية التحتية، وإستخدام سياسات حكومية مواتية تتوافق مع طبيعة القطاع غير الرسمى. وتناول (Li, et al., 2013) إتجاهات السياسة الصينية لتحقيق النمو الإحتوائي ، فيما بين (Felipe, 2012) العلاقة بين النمو الإحتوائي وعدد من المتغيرات التي تؤثر فيه، من خلال التجربة الآسيوية.

وفى مجال التطبيق على الاقتصاد المصرى تعددت الدراسات (Abou Ali,2013 &Sakr, 2013 سليمان،٢٠١٣&Sherif,2014 & طريح ، ٢٠١٧&Omar,2018) ، حيث تناولت دراسة (Sakr, 2013) مفهوم النمو الإحتوائي ، وضرورة توفير البنية التحتية الكافية، وبناء القدرات البشرية من خلال التعليم والخدمات الصحية، ودعم النشاط الإنتاجى و دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الى جانب الإصلاح الاقتصادي والمؤسسى والحكم الرشيد والشفافية وسيادة القانون مع ضرورة مشاركة جميع المواطنين في جهود التنمية والعدالة فى توزيع عوائدها و ذلك من اجل تحقيق النمو الاحتوائى .

وفى مجال قياس النمو الاحتوائى في مصر في الفترة من ١٩٩١–٢٠١١ توصلت دراسة (Abou Ali, 2013) باستخدام دالة الفرص الاجتماعية والاعتماد على طريقة McKinley (2010) و بناء مؤشرمركب من صفر الى ١٠ لقياس النمو الاقتصادى الاحتوائى والذى يغطى بعدى النمو الشامل وهما تحقيق النمو المستدام الذى يولد الفرص الاقتصادية وضمان وصول هذه الفرص الى جميع الافراد والاستفادة من ثمارها . وحدد هذا المؤشر مكونات النمو الشامل والتى تضم العمالة ، والبنية الاساسية ، والمساواة فى توزيع الدخل ، والقدرات البشرية ، والحماية الاجتماعية ، وتوصلت الدراسة الى أن مؤشر النمو الاحتوائى في مصر كان مرضياً عند حوالي ٥,٥ خلال عام ٢٠٠٨–٢٠١١ و ان النمو يكون احتوائيا عندما ترتفع دالة الفرص الاجتماعية حيث تعطى هذه الدالة وزنا اكبر للفقراء. وعلى هذا النحو فإن الفرص التى تخلق للفقراء تكون اكثر اهمية من مثيلاتها لغير الفقراء ، ومن شأن زيادة هذه الفرص ان تؤدى الى نمو احتوائى .كما تناولت دراسة (سليمان، ٢٠١٣) تطور مفهوم النمو الإحتوائي فى الفكر الإقتصادى، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلى، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة القضاء علي الفقر عن طريق توجيه الدعم إلى مستحقيه ومراقبة أسعار السلع الأساسية ، بالاضافة الي

توجيه الاهتمام بالأدوات المالية المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وتوفير فرص عمل جديدة، بالإضافة الي ضرورة زيادة الأنفاق علي البنية التحتية وتطوير القطاعات التصديرية، بالإضافة الي إعاده هيكلة القطاع الصناعي والحفاظ علي الإستقرار النقدى . وحاولت دراسة (Sherif, 2014) بيان أهمية النمو الاحتوائى مع التركيز المباشر على الآثار المترتبة على البيئة(النمو الأخضر الشامل والاستدامة) بشكل عام وتطبيقيه على الاقتصاد المصرى وتقديم عدد من التدابير التي تستخدمها الحكومات لتكون قادرة على ضمان مستقبل أكثر عدالة واستدامة.

واستهدفت دراسة (طريح،٢٠١٧) الى تحليل أبعاد النمو الشامل وتأثيره علـــى الانتاجيـــة الكليـــة بالدول العربية قبل وبعد التحولات السياسية من أجل وضع آلية لتحقيق نموا شاملا ، واشـــارت الدراســـة الى ان العديد من الدول العربية حققت نموا قويا نسبيا ، ولكن صاحبه ارتفاعا اكبر فى مستويات الفقـــر واللامساواة والبطالة ، وهو ماكشف عن نوعية النمو المتحقق لم تكن جيـــدة ، بمعنـــى ان المســـاهمات الانتاجية لعناصر ومدخلات النمو لم تكن كافية لبلوغ معدلات مستدامة للنمو. وتوصـــلت الدراســـة مـــن خلال تطبيق اختبار السببية على عدد من العربية من الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال الفتـــرة ٢٠٠-٢٠١٦ الى ان النمو الشامل عنصرا مفسرا لسلوك الانتاجية الكلية ، وخلصت الى ان تحســـين الانتاجيـــة فى الدول العربية يكون من خلال انتهاج سياسات النمو الشامل . وتناولت دراسة (Omar,2018) قياس النمو الشامل فى مصر باستخدام دالة الفرص الاجتماعية خلال الفتـــرة ٢٠٠٥/٠٤-٢٠١٥ ، وتوصـــلت الى ان المصريين عانوا من عدم نمو فى الرفاهية ومن عدم العدالة خلال الفترة ٢٠٠٩/٠٨-٢٠١١/١٠ ، اى لم يكن هناك نموا شاملا . وبعد ذلك على الرغم من عدم وجود نمو للرفاهية ، فقد تحسنت عدالـــة التوزيع بشكل كبير فاق النمو السلبى للرفاهية ، مما ادى الى نمو شامل مرتفع.

التعليق على الدراسات السابقة: ألقت الدراسات السابقة الضوء على أهمية مشكلة البحث، وإنقسمت الأراء الوارد فى معظمها بين مؤيد مثل دراسة (المسعودى،٢٠١٠) ومعارض مثل دراسة (Norton,1998) للنمو الاقتصادى فى القضاء على الفقر. ولاهمية القضاء على الفقر تناولت الدراسات موضوع النمو الاحتوائى وأهميته والعوامل المحددة له

ويختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة فى كونه يتناول العلاقة بين مؤشر النمو الاحتوائى و العوامل المحددة له و خاصة فى ظل إجراءات الاصلاح الاقتصادى التى تمت فى نوفمبر ٢٠١٦.

ومايميز هذه الدراسة عن غيرها مايلى :

١- تشابه الدراسة الحالية مع الكثير من الدراسات السابقة فى عرض مفهوم النمو الاحتوائى والمنهجية المستخدمة فى القياس ولكنها لم تتطرق لتطور مؤشر النمو الاحتوائى ومحدداته مثل دراسة (الازهرى ، ٢٠١١)

٢- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى كونها تتناول تطور مؤشر النمو الاحتوائى و العوامل المحددة له و خاصة فى ظل إجراءات الاصلاح الاقتصادى التى تمت فى نوفمبر ٢٠١٦

المبحث الثانى :الاطار النظرى للنمو الاحتوائى.

أولا: احتوائية الفقر فى النظرية الاقتصادية :

تناول الكلاسيك قضية الفقر بالتحليل من خلال مناقشة قضايا العمل والأجر وتوزيع عوائد الإنتاج و تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث طرح آدم سميث أول تساؤل حول تباين مستويات الدخول بين الدول، وكيفية استمرار معدلات النمو فى التزايد فى بعض الدول وتقلبها فى الدول الأخرى، إلا أنه لم يركز على العدالة التوزيعية وخفض معدلات الفقر كأهداف للنمو ، فى حين ركزت النظرية النيوكلاسيكية خلال الخمسينيات وحتى بداية سبعينيات القرن الماضى إلى دراسة هذا التفاوت فى الدخول بين الدول و إمكانية تقارب متوسطات الدخل فيما بينها، حيث ساد خلال هذه الفترة فكر كل من كوزنتس (1955) Kuznets وسولو (1956) Robert Solow، واللذان حاولا إيضاح العلاقة فيما بين النمو الاقتصادى والتفاوت فى توزيع الدخل ، حيث قام كوزنتس بدراسة العلاقة بين الجانب الاقتصادى (النمو الاقتصادى) والجانب الاجتماعى (التفاوت فى توزيع الدخل) وتوصل الى ان توزيع الدخل يكون فيه تفاوت فى المراحل الاولى للنمو ، ويتحسن هذا التوزيع مع استمرار النمو الاقتصادى و الذى يعتمد على تحول الدول من الاعتماد على القطاع الصناعى بدلاً من القطاع الزراعى، وذلك لارتفاع الدخول فى القطاع الصناعى مقارنةً بالقطاع الزراعى.واخذت هذه العلاقة شكل معكوس U. ولكن لايزال الفقر وعدم المساواة على ارتفاعهما فى معظم الدول النامية وكثيرا ماتذهب ثمار النمو الى البعض دون البعض الآخر ، وان اقتسام ثمار النمو او مايمكن تسميته احتوائية الفقر عامل اساسى لتحقيق النمو المستدام .(نسيمة ،وآخرون ،٢٠١٨)

وقد توصل سولو إلى إمكانية التقارب فيما بين الدول النامية والمتقدمة فى مستويات الدخل، حيث أن الدول المتقدمة فى ظل الموارد المتاحة لديها ستصل إلى مرحلة من الثبات فى معدلات النمو، ولن تستطيع تخطى هذه المرحلة دون الاعتماد على تكنولوجيا حديثة فى الإنتاج، فى حين أن الدول النامية والتى تكون لديها موارد معطلة، فبعد استغلالها لهذه الموارد بكفاءة، يمكِنها ذلك من تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتسارعة، مما يمكِنها بعد فترة زمنية من اللحاق بالدول المتقدمة فيما يتعلق بمستويات الدخول، وبالتالى ففى ظل هذا الاعتقاد تبنت مؤسسات التمويل الدولية والحكومية ما يعرف بنظرية الدفعة الاولى والقوية Big Push للدولة ، من خلال صياغة مجموعة من السياسات التى تهدف لتنمية البنية التحتية الجاذبة للاستثمارات فى القطاع الخاص ، وان تتخلى تدريجيا عن سياسات الدعم التى تستهلك موارد كبيرة من الموازنة العامة مع اتخاذ اجراءات محددة لتخفيف الآثار السلبية على الفئات الاجتماعية الفقيرة ومعدومى الدخل . وتعد أزمة الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٢) أساسا للتحليل الكينزى ، حيث اعتبرت الفقر أحد مظاهر البطالة، ففي الفترات التي تميزت بالانكماش الاقتصادي ترتفع فيه معدلات الفقر ، بينما في حالة التوسع ، يأخذ الفقر في الانخفاض، أى أن الفقر مرتبط بمستوى التشغيل وأفضل وسيلة للتخفيض من نسبة الفقر هو محاولة تحقيق التشغيل الكامل والقضاء على البطالة. .. ومن الدراسات التى

دعمت ذلك دراسة (Weisbord,1965) حول الفقر في امريكا خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٥٣حيث توصل الى أن عدد الأسر الفقيرة ينخفض في ظل حالة التوسع ، بينما يرتفع في حالة الانكماش الاقتصادي.

فى حين بين الفكر النقدى عدم صحة هذه النظريات، وعدم انطباقها فى الواقع، حيث لم يحدث تقارب بين الدول، أو تراجع فى معدلات عدم العدالة فى توزيع الدخل، مما أدى إلى ظهور مفهوم جديد فى التنمية، وهو ما يعرف بأثرالتساقط trickle down effect، حيث أوضحت المدرسة النقدية إمكانية خفض معدلات الفقر وتحقيق العدالة التوزيعية من خلال سياسات السوق الحر، والتى يمكن من خلالها تساقط ثمار النمو على الفئات الفقيرة دون الحاجة إلى التدخل الحكومى، و بالتالى تنتقل عوائد النمو من الفئات الغنية لتستفيد منها الفئات الفقيرة، وبالفعل فقد بدأت الحكومات فى وضع السياسات المحفزة لهذا التوجه، والتى ركزت من خلالها على مفاهيم الاستقرار والخصخصة والحرية الاقتصادية، إلا أن هذا الأثر أيضا لم يتحقق فى الواقع، لذا جاءت دعوة شينرى Chenery فى كتابه إعادة التوزيع مع النمو ١٩٧٤، لوضع استراتيجية تدعم الفقراء وقدراتهم الإنتاجية، وإن كانت توصياته لم تلق اهتماماً من تيار الاقتصاد السياسى السائد إنذاك، مما حد من دور سياسات إعادة التوزيع فى اقتصاديات النمو، وسيادة الفساد والمكاسب الريعية.

وفى ظل هذا الفشل لاقتصاديات السوق الحر فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، و نجاح الدول الاشتراكية و حديثة التصنيع من تحقيق معدلات متسارعة للنمو، فقد أوضح ذلك أهمية التخطيط طويل الاجل والتمويل الموجه وزيادة الإنفاق العام وأثرهم على تحقيق النمو، كما أوضح هذا التوجه أهمية الاقتصاد المؤسسى، وذلك فى ظل عدم كمال الأسواق، وأهمية التكامل فيما بين الدور الحكومى والقطاع الخاص لإدارة عملية النمو (سليمان، ٢٠١٣&Atif et al, 2012). وبالتالى ووفقاً لهذا التوجه فمنذ تسعينيات القرن الماضى بدأ التركيز على نظريات النمو المتحيزة للفقراء، حيث أثبت الواقع أن خفض معدلات الفقر لا يعد نتيجة تلقائية للنمو، وبالتالى لابد من استهداف الفقر مباشرة من خلال أدوات اقتصادية واجتماعية محددة، ومن هنا جاء مفهوم النمو المتحيز للفقراء، حيث تمثل الهدف الرئيسى للألفية الثالثة فى تحقيق النمو لصالح الفقراء، والحد من عدم العدالة التوزيعية لما لها من أثر سلبى على تحقيق الاستقرار الاقتصادى والسياسى، وقد انعكست هذه الأهداف من خلال تقرير البنك الدولى ولجنة النمو و التنمية:

"لا يعد النمو هدفاً فى حد ذاته، و إنما هو الآلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى الهامة للفرد والمجتمع، فالهدف منه هو خروج المجتمع من حلقة الفقر، وتوفير الموارد لتحسين الرعاية الصحية والتعليم، وتحقيق الأهداف التنموية الأخرى، فباختصار يعد النمو الاحتوائى هام لتحقيق التنمية الشاملة، وزيادة قدرة الأفراد على الإنتاج و الابتكار"

وقد تم تعريف النمو المتحيز للفقراء من قبل كل من Nanak Kakwani (2003), Martin Ravallion(2004)، حيث عرف Kakwani النمو المتحيز للفقراء بأنه هذا النمو الذى تنخفض فيه معدلات الفقر نتيجة نمو الدخول بنفس المعدل، وبالتالى تستهدف السياسات الاقتصادية تحقيق العدالة، فى حين عرف Ravallion النمو المتحيز للفقراء بأنه هذا النمو الذى يخفض من معدلات الفقر، ويُحسن من الظروف المعيشية للفقراء، بغض النظر عن اعتبارات العدالة، كما هو الحال فى الصين، حيث أدى النمو إلى القضاء على الفقر دون تحقق العدالة، إلا أنه وبمرور الوقت تعادل التعريفان، حيث أصبح من الضرورى اعتبار

النمو السريع والعدالة التوزيعية من أهم أولويات التنمية المستدامة، على الرغم من كون مراعاة العدالة فى النمو قد تؤدى إلى بعض الخسائر فى الكفاءة الاقتصادية.

وباستبعاد مفهوم العدالة والتركيز على النمو لصالح الفقراء، فقد شمل تقرير البنك الدولى الآثار التنافسية لعملية النمو والدور الحكومى من خلال تحرير الأسواق، وإزالة العوائق لرفع كفاءة الصناعات، بالإضافة إلى ضرورة تدخل الحكومة فى سوق العمل، لخلق المزيد من فرص العمل، وتعبئة العمال بما يتلائم مع هذه الفرص، هذا بالإضافة إلى ضرورة زيادة الإنفاق العام بغرض تنمية البنية التحتية، والاستثمارات فى رأس المال البشرى والمادى، واللذان يمكن إشراك القطاع الخاص بهما، و من هنا جاء تعريف البنك الدولى لمفهوم النمو الاحتوائى من أجل تحقيق نمو طويل الأجل ومستدام . (Atif et al, 2012)

ثانيا : المفاهيم التى ضمنت النمو الاقتصادى بالبعد الاجتماعى وصولا الى مفهوم النمو الاحتوائى

عدالة توزيع الدخل :

لقد ارتبط توزيع الدخل والفقر ببعض نماذج النمو الاقتصادي (ريكاردو، ١٨١٧ – ماركس، ١٨٨٤ – لويس، ١٩٥٤)، وكذلك نموذج كوزنتس الذي يعتبر من اكثر النماذج شيوعا في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وفقا لهذه النماذج تبين ان للنمو الاقتصادي اثر في هيكل توزيع الدخل فبعض مراحل النمو يصحبه عدم عدالة في التوزيع ، والبعض الآخر يصحبه عدالة في التوزيع وهذا بدوره يؤثر في معدلات الفقر، فالتفاوت في توزيع الدخل المصاحب للنمو الاقتصادي يؤدي إلى تركز النمو في يد الطبقة الغنية في حين يعيش افراد الطبقة الفقيرة عند حد الكفاف .فى حين يؤدى اقتراب التوزيع من العدالة إلى توزيع ثمار النمو على كل المجتمع ، وهذا من شأنه ان يخفض من معدلات الفقر(حجازى ، ٢٠١٠)

وعلى الرغم من قوة هذا المفهوم فى سبيل تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية التى يمكن من خلالها احتواء المزيد من المهمشين ، الا أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه ، حيث إتجه نحو علاج ظاهرة الفقر دون علاج مسبباته ، وعليه فإن الاقتصاد وفقا لهذا المفهوم سوف يستمر بتوجيه المزيد من ثمار النمو نحو التغيرات الهامشية فى مكونات الفقر والتى تتمثل بشكل رئيسى فى تحسين الاوضاع الجانبية للفقراء والمتمثلة فى تحسين المأكل والمشرب دون مساعدة تلك الطبقات على الاخذ بالوسائل المناسبة التى تساعدهم على اكتساب الآليات المختلفة المولدة للدخل .

النمو المحابى او المناصر للفقراء Pro-poor Growth

تمثل خمسينات القرن الماضى بداية دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر و مدى استفادة الفقراء من النمو وظهور نظرية النمو بالتساقط trickle down effect . حيث كان سائدا فى هذه الفترة أن النمو الاقتصادي يستفيد منه بالدرجة الأولى الأغنياء لما يملكونه من رأس المال المادى والبشرى ، وما يقومون به من استثمار أموالهم في الاقتصاد، ليستفيد من عوائدها الفقراء فيما بعد، كما أن تحقيق النمو كفيل بالحد من الفقر فى الاجل الطويل من دون الحاجة إلى وضع سياسات خاصة لمحاربة الفقر، بل تكفي سياسات إعادة التوزيع من الأعلى إلى الأسفل في تحقيق هذا الهدف. (Martin, 2004)

وتعد دراسة (Chenery et al ,1974) بعنوان "إعادة التوزيع والنمو" اساس لنشأة مفهوم النمو المحابى للفقراء فيما بعد. حيث عرضت لعلاقة النمو بالفقر مع التركيز على السياسات المولدة للنمو الاقتصادى التى من شأنه أن يحسن توزيع الدخل في الدول النامية. وفى أواخر تسعينات القرن الماضى ، كان الاتجاه الى الاخذ بمقولة أن تخفيض الفقر او الحد من التفاوت فى توزيع الدخول لايتحققا كنتائج جانبية للنمو ، ومن ثم يجب استهداف الفقر مباشرة من خلال أدوات اقتصادية واجتماعية محددة . ومن هنا جاء مفهوم النمو " المحابى أو المتحيز للفقراء " ولكن من خلال تعريفين متنافسين(سليمان ،٢٠١٣):

الاول "مطلق" يركز على التحسن المطلق فى مستوى معيشة الفقراء ، بصرف النظر عن حدوث او عدم حدوث تغير فى نمط التفاوت فى توزيع الدخول . يعرف النموالمحابى للفقراء في شكله المطلق على أنه ذلك النمو الذي يقلل من الفقر، وهو ما يتناسب مع أحد أهم أهداف الالفية للتنمية OMD والمعلن عنها سنة ٢٠٠٠ وهو تقليص عدد الفقراء إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥. ويلاحظ على هذا التعريف بأنه يعتبر فقط الزيادة في دخل الفقراء كمؤشر على وجود نمو محابى للفقراء من دون اعتبار للتغيرات في توزيع الدخل وذلك مهما كانت نسبة ارتفاع دخل الفقراء مقارنة مع ارتفاع دخل غير الفقراء **والثانى** "نسبى" يشير الى الزيادة فى نصيب الفقراء من الدخل ، نتيجة لنمو دخولهم بسرعة أكبر من سرعة نمو دخول الاغنياء. ، فهو بذلك يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على مستوى التفاوت في توزيع الدخل، وبخلاف التعريف السابق ، لايعتبر هذا النمو محابيا للفقراء إذا لم يقلص من شدة التفاوتات داخل المجتمع.

وقد أكد (Weeks, 2000; White and Anderson, 2001; Grosse et al., 2008) الي أن نمو دخل الفقراء لابد أن يكون أعلي من نمو دخل الاغنياء ويتضح من التعريف النسبي أنه يشترط أن يكون النمو أكثر عدالة وفي صالح الفقراء ، وأن يحقق تخفيض فى معدلات الفقر وقد انعكس ذلك في أهداف تقرير البنك الدولى . وهكذا فالنمو المحابى للفقراءهو ذلك النمو الذى يستفيد منه الفقراء بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء ، كما يعرف بانه النمو الذى يعمل على تراجع اعداد الفقراء، ويمكن الاعتماد على المرونة الكلية لمؤشر الفقر وعلاقته بمستوى المعيشة فى حسابه .

$$\text{مؤشر النمو المحابى للفقراء} = ١ + \frac{\text{المرونة الفرعية المرجحة بدرجة التوزيع}}{\text{المرونة}}$$

فإذا كانت قيمة هذا المؤشر سالبة دل على نمو اقتصادى ضد الفقراء ، وإذا كانت موجبة وأقل من ٠,٣٣ دل على نمو اقتصادى محابى للفقراء بطريقة ضعيفة ، واذا كانت اكثر من ٠,٣٣ وأقل من ٠,٦٦ دل على نمو اقتصادى محابى للفقراء بطريقة متوسطة وكلما اقترب من او يساوى الواحد الصحيح دل على على انه نمو محابى للفقراء(على، ٢٠٠٩)

مفهوم النمو الاحتوائى Inclusive Growth:

ركزت استراتيجيات التنمية السابقة على كيفية تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى، معتمدة على ما يعرف بأثر التساقط كوسيلة للحد من ظاهرة الفقر، إلا أن الواقع الفعلى أوضح ضعف أو غياب هذا الأثر، حيث ارتفعت فجوة الدخل، مما أدى إلى تحول فى الفكر التنموى، ليُظهر ضرورة الاعتماد

على سياسات لصالح الفقر تصحب عملية النمو الاقتصادى لضمان بلوغ هذا الهدف، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالنمو الاحتوائى كمفهوم يضمن شمول جميع الفئات الفقيرة والمهمشة فى عملية النمو، سواء بالمشاركة فى عملية النمو أو تقاسم الثمار المترتبة عنها، وذلك من خلال الاعتماد على استراتيجيات تستهدف التنمية البشرية الآمنة والمستدامة لغالبية السكان.

وقد قام Klasen (2010) بالتمييز بين النمو الإحتوائي والنمو المحابى للفقراءعلي أساس المجموعات التي تتلقى نتائج النمو . و أشار إلي أن النمو المحابى للفقراء يركز على الافراد تحت خط الفقر ، بينما النمو الإحتوائي أكثر عمومية ، فالسياسات المستخدمة لتحقيق النمو الاحتوائى تستهدف مشاركة كافة فئات وقطاعات المجتمع فى جهود التنمية والاستفادة من عوائدها ، وخاصة الطبقات الاكثر فقرا والمهمشة فى المجتمع بهدف زيادة انتاجيتهم من خلال زيادة الاستثمارات الموجهة لهذه الفئات فى التعليم والصحة والتدريب بدلاً من التحويلات المباشرة للدخل ، وركز البنك الدولى (World Bank,2009)على زيادة المساحة التى تشملها عملية النمو كمتطلب أساسى لخفض معدلات الفقر. أى ان النمو الاحتوائى يشمل تحقيق نموا اقتصاديا كشرط ضرورى بالاضافة الى تحقيق التوظف والعدالة الاجتماعية كشرط كافى لتحسين دخولهم . اما السياسات المستخدمة لتحقيق النمو المحابى للفقراء تستهدف رعاية الفقراء .

يركز مفهوم النمو الاحتوائى على مبدأ مشاركة كافة فئات المجتمع فى جهود التنمية وفى جنى ثمارها ، وبالتالى اتاحة فرص أكبر من المستبعدين من النمو للمشاركة فى توليد الدخل والاستفادة من عوائد النمو . ويعرف البنك الدولى النمو الاحتوائى بأنه " النمو المستدام الذى يمكن جميع طبقات المجتمع من المشاركة والاستفادة من عوائده ، ويسفر عن خفض معدلات الفقر ويكون موزعا على نطاق متسع من كافة قطاعات الاقتصاد (World Bank ,2008) ومن هذا التعريف يلاحظ التالى :

١- يعنى "الاحتواء " أن عملية النمو يجب ان تضم "المستبعدين من عملية النمو والتنمية

٢- لاتعنى كلمة " الاحتواء" احتواء الفقراء فقط وانما اى فئات كانت مستبعدة من ثمار النمو

٣- اهمية ان يتضمن النمو توزيعا عادلا للموارد ، تجنى ثماره جميع فئات المجتمع .

٤- الدعوة الى النموالاحتوائى ذو القاعدة العريضة من المشاركين ، ليس المقصود به عودة السياسات الصناعية التى ترعاها الحكومة ، وانما التركيز على ازالة معوقات وخلق مجالات للاستثمار (سليمان ، ٢٠١٣)

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) النمو الأحتوائي بأنه" النمو الاقتصادى الذى يمنح كل فئات المجتمع فرص الاستفادة من منافع النمو الاقتصادى " او علي أنه هو التحسن الملحوظ في المؤشرات الاقتصادية التي تؤدي إلي رفاهية المجتمع بغض النظر عن الدخل ، وهو ما أكد عليه(Kakwani et al, 2004) ضرورة أن يصل توزيع الدخل إلي كافة الفئات والمناطق الجغرافية بالإضافة إلي كيفية مشاركة الأفراد في عملية النمو . بينما عرف (McKinley (2010 النمو الأحتوائي علي أنه نمو يتعلق بالتنمية الاحتوائية التي تضم جميع فئات وقطاعات المجتمع .

ويمكن التعبير عن ذلك بأنه تحقيق نمو مستدام يتيح فرص اوسع ويضمن الوصول إليها حتى يتمكن افراد المجتمع من المشاركة والاستفادة من عملية النمو .

واشار المركز السياسى الدولى للنمو الاحتوائى The International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC–IG) ، على ان النمو الاحتوائى يركز على مدى المشاركة فى تحقيق عوائد النمو وثماره ، أى لابد أن يساهم الأفراد فى تنمية ثروة الدولة، وأن يكون لهم حق إبداء الرأى فى آلية النمو. فى حين عرف بنك التنمية الأسيوى Asian Development Bank ADB:النمو الاحتوائى بأنه الحد من التمييز ضد الفئات الأكثر تهميشاً، هذه الفئات التى تم استبعادها من جهود التنمية الاقتصادية مما أدى إلى زيادة معانتهم من ارتفاع معدلات الفقر، حيث تُعد المشاركة والاستفادة من االانشطة الاقتصادية حجر الأساس لعملية النمو الاحتوائى.(Kakwani,2000)

ونخلص الى ان النمو الاحتوائى هو النمو الذى يصل الى كافة طبقات المجتمع ويشمل كافة قطاعات الاقتصاد ومشاركة اجزاء كبيرة من قوة العمل كمشاركين ومستفيدين ،مع تحقيق العدالة وتعزيز الامان الاقتصادى وتحقيق مستوى الرفاهية العامة .

ثالثا : ملامح النمو الاحتوائى :

يعتبر النمو احتوائيا إذا كان مرتفعا بشكل دائم ويتصف بالاستدامة ويغطى كافات القطاعات وكافة المناطق ، ويرفع من تنافسية الاقتصاد، ويحقق النمو الاحتوائى مايلى: خلق فرص عمل ، تخفيض معدلات الفقر ، تقليل درجة التفاوت بين الطبقات تقليل الفجوة بين الرجل والمرأة ، تحسين الحوكمة والتفاعل مع التغيرات المناخية حيث يتصف بأنه صديق البيئة (محيى الدين ،٢٠١٨). والهدف من مفهوم النمو الاحتوائى ، الذي تدعوا إليه المنظمات الدولية مثل البنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، هو استنباط توصيات سياسية على أساس مؤشرات مختارة حتى يستفيد أكبر عدد من افرد المجتمع من التقدم الاقتصادي للدولة. من ناحية أخرى ، تستمر هذه الدعوة فى الاجل الطويل بشأن تدابير الرفاهية البديلة التي تتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. مع التركيز حول العلاقة بين النمو والتوزيع(Grömling ,2019)

رابعا:آليات تحقيق النمو الاحتوائى فى مصر

وحتى يكون النمو إحتوائيا يلزم ان يتسم بمشاركة جميع فئات المجتمع فى النمو وخاصة الفقراء والمستبعين سواء كانوا قطاعات أو مناطق أو أفراد ،الى جانب تحقيق العدالة التوزيعية، التى تتضمن توزيعاً عادلاً لثمار النمو على كل القطاعات الاقتصادية . وأخيرا يلزم رفع انتاجية العناصرالمشاركة فى عملية التنمية وخاصةً الفئات المهمشة من خلال زيادة الاستثمارات الموجه إليها من تعليم وصحه وبنية تحتية هذا بالإضافة إلى ضرورة وجود نظم تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية فى الأجل القصير لعملية التنمية. وليس المقصود بإنتهاج استراتيجية النموالاحتوائي ذو القاعده العريضة من المشاركين

عودة السياسات الصناعية التى ترعاها الحكومة وإنما التركيز على إزالة معوقات النمو وخلق مجالات للإستثمار من خلال الدمج بين النظام المركزي فى إتخاذ القرار والنظام اللامركزي فى كيفية التنفيذ (عبدالعزيز،٢٠١٨) . واجهت مصر تحديات فى معظم المجالات التى تساعد على تحقيق النمو الاحتوائى ، فالتعليم لايصل الى نسبة كافية من السكان ، كما يفتقر الى الجودة ، كما تنخفض نسبة المشاركة وخاصة من النساء فى العمل و ارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمى كل هذا انعكس اثره فى تزايد التفاوت فى الدخل وارتفاع نسبة الفقراء. **لذا اتخذت مصر مجموعة من الآليات او الاجراءات لتحقيق النمو الاحتوائى منها** (ابوطالب،٢٠١٨):

- اولوية تعزيزالبنية الاساسية عبرآلية المشروعات القومية ، بهدف تحسين وتطوير البيئة اللازمة لزيادة معدلات الانتاج منها على سبيل المثال تحديث شبكة الكهرباء القومية ،وبناء العاصمة الادارية ، وشبكات ضخمة من الطرق ومشروعات صناعية وزراعية فى مناطق عديدة .
- دمج المناطق المهمشة وتنمية الصعيد من خلال انشاء هيئة تنمية الصعيد وبرنامج التنمية المحلية بمحافظات الصعيد والذى يهدف الى تطوير وتأهيل البنية التحتية لـــ٦ مناطق صناعية بالصعيد

ومواجهة البطالة وتوفير فرص العمل ، ويقوم النمو الإحتوائي وفقاً لتعريف البنك الدولي بخلق فرص عمل منتجة للقطاعات المجتمع ولاسيما الفقراء والمهمشين، ويعد القضاء علي البطالة و خلق فرص عمل جديده من أهم إستراتيجيات النمو ، وطبقا لتقريرالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ونتيجة للتوسع فى المشروعات التنموية القومية فى قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والتشييد والبناء والنقل والتخزين والصحة والانشطة العلمية والمعلومات والاتصالات والتأمين والعقارات والتعدين ، فقد بلغ حجم قوة العمل ٢٨,٨٦٥ مليون فرد عام ٢٠١٨، وبلغت نسبة المشتغلين فى مصر ٩٠,١٪ من إجمالى قوة العمل، كما بلغ عدد المتعطلين عن العمل ٢.٨٤٤ مليون متعطل، بمعدل بطالة ٩,٩٪ من إجمالى قوة العمل، حيث بلغ إجمالى عدد المشتغلين ٢٦.٠٢١ مليون مشتغل،. مقارنة بمعدل بطالة قدره ١٣,٤٪ فى عام ٢٠١٤.

–رفع تنافسية القطاعات الانتاجية والصناعية، حيث أطلقت وزارة التجارة والصناعة ، البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي، والذى يتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة للوصول إلى معدلات نمو صناعي تبلغ ١٠٪ سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠. ويستهدف البرنامج تعزيز تنافسية الصناعة الوطنية ودعم الأنشطة الإنتاجية في القطاعات الصناعية الواعدة، لتتمكن من منافسة مثيلاتها المستوردة، تشغيل الصناعات الصغيرة والمغذية للصناعات الكبرى والثقيلة ما يساعد على توفير فرص عمل والحد من البطالة، كما يسهم فى رفع قيمة التنافسية للمنتجات المحلية، وتسمح بالتحول الهيكلي في الإنتاج والتصدير المصري نحو المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة ، والتي تعتمد على المعرفة والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا المتطورة ، وفى سبيل تحقيق ذلك اتخذت الحكومة المصرية اجراءات منها اتاحة الاراضى

الصناعية بأسعار تنافسية فى كافة المحافظات ، وتبسيط اجراءات التراخيص الصناعية ، وتنمية الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر وربطها بالصناعات كبيرة الحجم ، والتوسع فى المجمعات الصناعية المتكاملة بإنشاء ١٣ مجمعا صناعيا جديدا لتوفير مابين ٧٠٠ الى ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنويا مما يسهم فى خفض معدلات البطالة الى حوالى ٨,٤٪ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١(وزارة التجارة والصناعة ،٢٠١٩)

- تعديل المناخ التشريعى الاقتصادى ، فى اطار تطبيق سياسات النمو الاحتوائى صدر اكثر من قانون من عام ٢٠١٦ بهدف تحسين بيئة العمل منها قانون انهاء المنازعات الضريبية ، تعديلات الضريبة على الدخل ، تعديل قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها ، قانون تيسير اجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية ، قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، قانون الاستثمار ، قانون تنظيم اتحاد الصناعات المصرية والغرف الصناعية وقانون الخدمة المدنية وقانون افلاس الشركات ، وتعديل قانون تنظيم الرقابة على الاسواق والادوات المالية غير المصرفية

-إجراءات الامان الاجتماعى ، حيث اطلقت وزارة التضامن الاجتماعى مجموعة من البرامج والمبادرات والتى تستهدف تخفيف من الآثار السلبية للاصلاحات الهيكلية على الطبقات الفقيرة منها على سبيل المثال برنامج تكافل وكرامة وهـــو برنامج للتحويلات النقدية المشروطة ، و برنامج فرصة والذى يعد المحرك الأساسي لتوسعة شبكات الحماية الاجتماعية لدعم الفئات الاكثر احتياجا وغير القادرة على العمل لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير الوظائف اللائقة المناسبة لهم، ومن هذا المنطلق سوف يكمل برامج التحويلات النقدية المشروطة ، وبرنامج سكن كريم لتوفير الخدمات الأساسية للأسر الفقيرة والمحرومة من مياه شرب نقية وصرف صحي وترميم أسقف لمنازل الأسر لكفالة حقها في العيش في سكن كريم، وبرنامج مـــودة للحفاظ علي كيان الأسرة المصرية من خلال تدعيم الشباب المُقبل علي الزواج .الى جانب برنامج التنمية المحلية بمحافظات الصعيد الذى ينفذه البنك الدولى .

- رفع الدعم عن الطاقة والمحروقات ، حيث يرى البعض ان تعديل سياسات توزيع الدعم ووقف هدره ، ودفع الاستثمار الحكومى فى البنية التحتية خصوصا مجالات النقل والمواصلات والبحث عن منظومة بديلة كفئة ترشد استخدام الطاقة ، وبالتالى رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء وتحديد السعر وفقا للستويات العالمية بما يحقق ترشيد الانفاق ، على ان يوجه جزء من مخصصات الدعم الى برامج الحماية الاجتماعية للفقراء.

-التحسن النسبى فى معدلات التضخم ، حيث اعلن البنك المركز المصرى استمرار انخفاض المعدل السنوي للتضخم العام ، حيث سجل ٤,٨٪ في سبتمبر ٢٠١٩، و٣,١٪ في أكتوبر ٢٠١٩، وهو أدنى معدل له منذ ديسمبر ٢٠٠٥، مدعوماً بالتأثير الإيجابي. لاستقرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي؛ ليسجل ٥.٦٪ خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وهو أعلى معدل له منذ العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

-دمج الشباب فى عمليات النمو الاحتوائى ، حيث تسعى الحكومة المصرية فى دعم مشاركة الشباب فى تحقيق النمو الاحتوائي باعتبارهم قادة المستقبل من خلال خلق بيئة توفر وظائف بالقطاع الخاص ونشر ثقافة العمل الحر من خلال تشجيع ريادة الاعمال والابتكار وتسهيل حصول الشباب على التمويل لانشاء وتمويل المشروعات الصغيرة ودعمهم فى تسويق منتجاتها.

-الاستثمار فى رأس المال البشرى وزيادة معدلات التوظف ، وذلك من خلال التركيز على المساواة فى الصحة ورأس المال البشرى والحماية الاجتماعية ، وكذلك الانتاجية بدلا من إعادة توزيع الدخل المباشر كوسيلة لزيادة دخل الفئات المستبعدة .

خامسا: قطاعات الاقتصاد القومى والنمو الاحتوائى

تمثل شمولية النمو جميع قطاعات الاقتصاد القومى أحد مرتكزات النمو الاحتوائى ، وتوصلت دراسة Gutierrez et al (2007) الى ان النمو الذى يعتمد على العمالة له تأثير ايجابى فى خفض معدلات الفقر فى قطاعات الصناعة والإنشاءات والاستخراجات ، ونفس النتائج تم التوصل اليها بالنسبة لقطاع الزراعة اعتمادا على النمو المرتكز على زيادة الانتاجية . وفيما يلى عرضا لعلاقة قطاعات الاقتصاد بالنمو الاحتوائى:

- تأثير قطاع الزراعة على النمو الاحتوائى :

يشمل قطاع الزراعة الاغلبية من السكان و العمالة فى الدول النامية، وللتأكيد على احتوائية هذا القطاع وزيادة مساهمته فى الحد من معدلات الفقر، لابد من التركيز على صغار المزارعين وخاصة العنصر النسائى والذى يمثل مايقرب من ٤٥٪ من قوة العمل الزراعية فى الدول النامية ، وذلك بدعم الدولة لسلاسل توريد مستلزمات الإنتاج والحاصلات الزراعية، من خلال زيادة الاستثمارات فى المشروعات الريفية، وتسهيل حصولهم على التمويل، والتكنولوجيا الحديثة، والبنية التحتية الجيدة من وسائل النقل والطرق. (OIL, UNCTAD et al., 2013)

ويعد رفع كفاءة هذا القطاع اساسا لتحقيق النمو الاحتوائى ، وذلك من خلال زراعة المحاصل ذلت العائد المرتفع و استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة ، بالإضافة إلى تنظيم السياسات الخاصة بهذا القطاع والتى تشمل تنظيم الحيازات واستئجار الأراضى، وتنظيم الأسواق والتى من شأنها زيادة الإنتاجية والتوظف والدخول والطلب، والتأكيد على توافر وجودة البنية التحتية مما يُزيد من مساحة الأسواق، بالإضافة إلى زيادة قدرة المزارعين على الحصول على مصادر التمويل المختلفة، وتوفير السلع والخدمات العامة كنُظم الرى والبحوث والخدمات الزراعية.(Elizabeth Stuart, 2011)

– تأثير قطاع الصناعة على النمو الاحتوائى :

يرتبط قطاع الصناعة بعلاقات تشابكية مع قطاع الزراعة فمخرجات الاول (الصناعات الزراعية) تمثل مدخلات الثانى ، فتؤدى الى زيادة الاستثمارات الموجهة للزراعة، مما يسهم فى تحقق النمو الزراعى، خاصة عند التركيز على صغار المزارعين، وذلك فى ظل تركز الفقراء داخل المناطق الريفية، حيث يمثل فقراء الريف ٧٥٪ من إجمالى الفقراء.كما يعد القطاع الصناعى المحرك الأساسى للتنمية التكنولوجية والابتكار، بما يسهم فى رفع إنتاجيته والقطاعات الاخرى ، ويدعم النمو الاقتصادى. وفى ظل توجه الدول لتحقيق النمو الاحتوائى، وزيادة فرص التوظف فى القطاعات مرتفعة الإنتاجية، تضمن إعادة هيكلة القطاع الصناعى تحقق استدامة واحتوائية النمو، ويضم القطاع الصناعى ١٥- ٢٠٪ من إجمالى العمالة، وبالتالى يمكن زيادة معدلات التوظف فى الدول النامية من خلال انتقال العمالة من القطاع الزراعى إلى الصناعات كثيفة العمل، فى حين يعتمد النمو فى الدول متوسطة الدخل والدول المتقدمة على التحول لإنتاج السلع التكنولوجيا والخدمات المرتبطة بها، كذلك فإن التحول من القطاع الزراعى إلى القطاعات الأخرى الأعلى إنتاجية، والأكثر فى معدلات الدخل والمهارات وفرص التوظف، تزيد من فرص العمالة النسائية. (ILO, UNCTAD et al., 2013)

–تأثير قطاع الخدمات على النمو الاحتوائى :

يلعب قطاع الخدمات دوراً هاماً فى تحقيق النمو الاحتوائى، بالتكامل مع السياسات الصناعية، حيث يؤدى النمو الصناعى إلى ارتفاع معدلات النمو، ومن ثم تنتقل القيمة المضافة الصناعية والأثر التكنولوجى لباقى القطاعات (Sakr H., 2013) .وتمثل الخدمات جميع الانشطة الاقتصادية التى تستهدف انتاج أشياء غير ملموسة لتلبى حاجات انسانية متنوعة ، وتتكون الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والامن وخدمات انتاجية مثل النقل والشحن والتخزين وخدمات مالية مثل التمويل والتأمين.وأمام التطور السريع فى التكنولوجيا تطورت خدمات التعليم عن بعد وظهرت خدمات مالية جديدة وانتشرت خدمات النقل عبر وسائل التواصل ، ولقطاع الخدمات دور فى تحقيق النمو الاحتوائى من خلال قدرته على خلق فرص استثمارية مرنة من حيث حجم الاستثمار والتكنولوجيا ، ويمكن أن يساهم فى تعبئة الادخار المحلى ، ويساهم فى تحفيز الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى قطاع الخدمات ، ويزيد من خلق فرص عمل منتجة فى هذا القطاع .فالنمو الذى يتحقق فى قطاع الخدمات ،غالبا مايكون نموا مع التشغيل وهو يمثل أحد المؤشرات الاساسية للنمو الاحتوائى ، كما ان انتاج وتوزيع الخدمات الحكومية على الاقاليم المختلفة بعدالة يعتبر دليل على التوازن الاقليمى ، فيمكن لقطاع الخدمات ان يعزز النمو الاحتوائى .على الجانب الاخر يقوم النمو الاحتوائى بتحسين قطاع الخدمات ، فعندما يستقر الدخل عند مستوى مرتفع بفعل النمو الاحتوائى ، ينشط الطلب المحلى الفعال فى اسواق السلع والخدمات ويذهب جزء متزايد من هذا الطلب لقطاع الخدمات .

سادسا : دراسة تحليلية لواقع النمو الاحتوائى فى مصر

بالتعرض إلى مفهوم النمو الاحتوائى نجد أنه قد عنى بتحقيق العدالة التوزيعية، بالتركيز على خلق المزيد من فرص التوظف، وتهيئة بيئة العمل من أجل القطاع الخاص، وهنا تتضمن العدالة نوعين وهما عدالة الفرص؛ بما يعنى توافر فرص متساوية للأفراد لتنمية مهاراتهم، بغض النظر عن خلفيتهم الدينية والاجتماعية..إلخ، أما النوع الآخر فهو عدالة العائد، بمعنى تساوى الأفراد فى معدلات الدخول، والرعاية الصحية والتعليمية..إلخ، وعدم العدالة لا تقتصر فقط على توزيع الدخول، وإنما تتضمن الصحة والتعليم والأصول والمشاركة السياسية، كما قد تكون نوعية أوعرقية أو دينية أو جغرافية أو قطاعية، وبالتالى لتحقيق العدالة وخفض معدلات الفقر بين هذه الفئات فإن ذلك يتطلب رفع إنتاجيتهم وتطوير مهاراتهم،

وقد شهد معدل النمو الاقتصادى فى مصر تغيرات واضحة خلال فترة الدراسة ، ولكن الملاحظ وجود قمتين وصل فيها معدل النمو إلى معدلات مرتفعة ولكنها لم تحقق الاستدامة وبالتالى لم تحقق النمو الاحتوائي. فالعلاقة بين استدامة النمو واحتوائه علاقه متبادلة، فالاستدامة مهمه لتحقيق نمو احتوائي – حيث يتم إستخدام عوائد النمو المستدام فى إحتواء المهمشين والمستبعدين فى عملية النمو، وفى نفس الوقت إذا كان النمو غير احتوائي لن يحقق الاستدامة. فالقمة الاولى حقق الاقتصاد المصرى معدل نمو وصل الى ١١ % خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٠ كانت إنعكاس للتدفقات المالية الضخمة الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي . والقمة الثانية تم تحقيق معدل نمو قدره ٧,١ % سنة ٢٠٠٧ . الا ان هذا النمو لم يكن شاملا بالقدر الكافى ، كما ان العديد من شرائح الطبقة المتوسطة لم تستفد من هذا النمو ، حيث كان من يعيشون على أقل من خمسة دولارات فى اليوم قد بلغت نسبتهم ٨٥٪ من المصريين ، وان اهل الصعيد الذين يمثلون نصف سكان مصر تقريبا بلغت نسبة الفقر المدقع بينهم اكثر من ٨٠٪ .وبعد عام ٢٠١١ تدهور الوضع الاقتصادى فى مصر نتيجة عدم وجود استقرار سياسى ، وما تبعه من تناقص فى حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية وانخفاض الطاقة الانتاجية ، وارتفاع معدل البطالة . وبمنتصف عام ٢٠١٣ ، انخفض معدل النمو من ٥٪ الى ٢٪ وزادت البطالة من ٩٪ الى ١٣,٥٪ ، وبالتالى ارتفعت اسعار بعض الواردات ومنها السلع الغذائية ، وبطبيعة الحال فإن الطبقة الوسطى والدنيا والفقراء هم من يعانون نتيجة تباطؤ الاداء الاقتصادى الا انه لم يحدث فى أى من المرحلتين أن نجح الاقتصاد فى تحقيق الانطلاق إلى مسار نمو مستدام. وذلك لأن كل قمة منهم كانت تعبر عن ارتفاع مؤقت فى معدل النمو، ما يلبث أن يتبعه تراجع طوال سنوات الحقبة. ليس ذلك فقط وأضف على ذلك إنتشار الفقر حيث زادت معدلات الفقر من ١٧ % عام ١٩٨١ إلى ٢٢% عام ١٩٩٥ ثم إنخفضت إلى ١٩,٦ % عام ٢٠٠٥ لتأخذ فى التزايد بعد ذلك بشكل مستمر إلى أن وصلت عام ٢٠١٦إلى ٢٧,٥ % (عبدالعزيز، ٢٠١٨).

شكل (١) يوضح تطور معدل النمو الاحتوائى فى مصر خلال فترة الدراسة

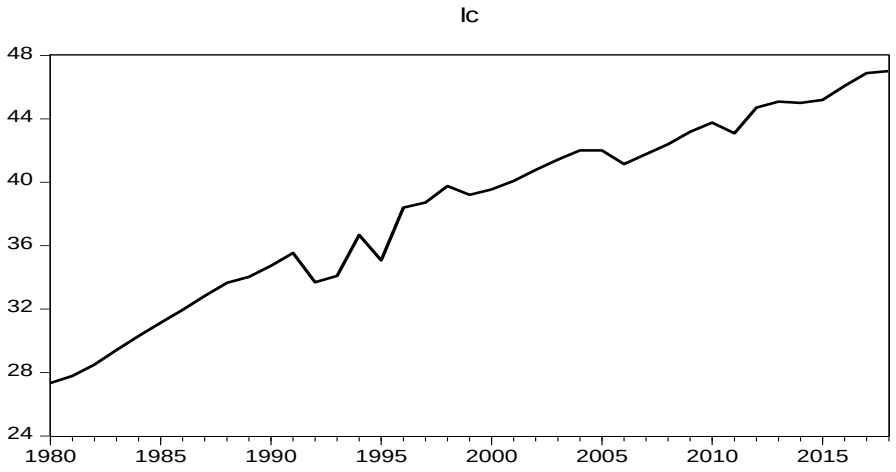

اعداد الباحث باستخدام برنامج Eview(11) وبيانات World Bank

من الشكل (١) يتضح أن الاقتصاد المصري حقق نمواً في مؤشر الاحتواء وصل إلى ٢٧,٣٤٪ في عام ١٩٨١/١٩٨٠ نتيجة لزيادة أسعار البترول العالمية وماترتب عليه من زيادة قيمة الصادرات البترولية بالإضافة إلى زيادة تحويلات العاملين في الخارج وعوائد قناة السويس والسياحة. وفى عام ١٩٩٥/٩٤ وصل مؤشر الاحتواء الى ٣٦,٦٧٪ عام ١٩٩٨ بعد ان كان ٣٣,٧٪ فى عام ١٩٩٢/٩١ ويعزي ذلك إلى حفز الدولة للاستثمارات الخاصة من خلال زيادة الانفاق على مشروعات البينة التحتية والمرافق.

وواصل مؤشر الاحتواء تصاعده خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حيث ارتفع ليصل الى ٤٢,٤٪ وجاء التحسن المطرد فى معدل النمو مدعوما بزيادة الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وكذا النمو الملحوظ في الصادرات البترولية وغير البترولية، خاصة من السلع تامة الصنع والمواد الخام. هذا بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لاستمرار البنك المركزى في تنفيذ خطته الخاصة بتطوير الجهاز المصرفي، فضلاً عن الآثار الإيجابية للإصلاحات الضريبية والجمركية، والثقة في كفاءة أداء سوق الصرف الأجنبي، والعمل على تدعيم المرافق الاساسية. وقد كان لذلك أكبر الأثر في تشجيع الاستثمار المحلي، وجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . وواصل مؤشر الاحتوتء الصعود الى ان وصل الى ٤٧,٠١٪ عام ٢٠١٨ نتيجة للاجراءات التى اتخذتها الحكومة من توسيع المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة ومبادرات البنك المركزى لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الثالث : محددات النمو الاحتوائى:

حاولت دراسة Oluseye and Gabriel(2017) بحث محددات النمو الاحتوائى فى نيجيريا خلال الفترة ١٩٨١-٢٠١٤ . وتوصلت الدراسة باستخدام طريقة ARDL الى ان تأثير كل من الانفاق الاستهلاكى الحكومى والانفاق على التعليم فى النمو الاحتوائى معنويا وسالبا فى الاجلين القصير والطويل ، و كان تأثير الاستثمار الاجنبى المباشر سالبا فى الاجل القصير وموجبا فى الاجل الطويل . فى حين أن تأثير التضخم ونمو السكان فى النمو الاحتوائى كان غير معنوى وموجبا فى الاجل القصير ثم تحول الى تأثير

سالب فى الاجل الطويل . أما بالنسبة لرأس المال فكان موجبا وغيرمعنوى والانفتاح الاقتصادى سالبا وغير معنوى فى الاجلين القصير والطويل وفيما يلى عرضا **لمحددات النمو الاحتوائى فى مصر :**

١-الانفاق على التعليم :

يعتبر التعليم من أكثر العوامل ارتباطا بالفقر ، فكلما ارتفع مستويات التعليم كلما انخفض مؤشرات الفقر . ففى مصر بلغت نسبة الفقراء من الاميين ٣٧٪ عام ٢٠٠٣ مقابل ٨٪ للحاصلين على شهادات جامعية فى نفس العام . يؤدى التعليم المتدنى الى توارث الفقر بين الاجيال ، فالاسر الفقيرة يتسرب ابناؤها من التعليم ويلتحقون مبكرا بسوق العمل حيث يكتسبون مهارات محدودة وبالتالى يعملون فى اعمال هامشية ولايحصلون على دخل كاف وعندما يكونون اسرة لايستطعيون تأمين احتياجاتها الاساسية وبالتالى تصبح اسرة فقيرة تنجب اطفالا لايذهبون الى المدرسة وهكذا.(اليثى،٢٠١٥)

يؤدي الاستثمار في التعليم ، وخاصة فيما يتعلق بالبعد النوعى للعمل (المعرفة والمهارات المهنية) إلى زيادة الإنتاجية ومستويات الدخل.ويتطلب تحقيق النمو الاحتوائى تكافؤ الفرص فى حصول جميع افراد المجتمع على التعليم والدعم المبكر من خلال التعليم فى مرحلة الطفولة والتدريب المهنى ودعم البحث والتطوير .والوصول الى جميع السكان من خلال البنية التحتية الرقمية (Bienert et al,2018). سيكون الوصول إلى البنية التحتية الرقمية والكفاءة الرقمية قرارات مؤسسية مهمة للمستقبل والتي ستؤثر أيضاً على مسارات التوظيف والدخل للمجموعات السكانية المختلفة (Korinek / Stiglitz,2017).

يمكن تقسيم فترة الدراسة الى فترتين فرعيتين : الفترة الاولى من ١٩٩٠/١٩٩١ الى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، والفترة الثانية من ٢٠٠٠/٢٠٠٣ الى ٢٠١٣/٢٠١٤ .

-ارتفع متوسط حجم الانفاق على التعليم من ٣,٠٣٧ مليار جنيه فى الفترة الاولى الى ٣,١١٧ مليار جنيه فى الفترة الثانية اى بارتفاع قدره ٧٩,٧ مليون جنيه وبنسبة تقدر ٢,٦٪ صاحبها زيادة فى متوسط حجم الناتج المحلى الاجمالى من ٢٧١٦٨٩,٩ مليون جنيه فى الفترة الاولى الى ٤٨٥٩٩٠,٧ مليون جنيه فى الفترة الثانية اى بارتفاع قدره ٢١٤٣٠٠,٨ مليون جنيه وبنسبة تقدر بنحو ٧٨,٨٪ مما يشير الى الدور الذى يلعبه التعليم والتدريب متكاملا مع الدور الذى تلعبه المتغيرات الاخرى فى رفع معدل النمو الاقتصادى ، حيث ان زيادة قدرها ٢,٦٪ فى متوسط حجم الانفاق على التعليم صاحبها زيادة قدرها ٧٨,٨٪ فى متوسط الناتج المحلى الاجمالى .

-ارتفاع متوسط حجم الانفاق على التعليم من ٣٠٣٧,١ مليون جنيه فى الفترة الاولى الى ٣١١٦,٨ مليون جنيه فى الفترة الثانية اى بارتفاع قدره ٧٩,٧ مليون جنيه بنسبة تقدر بنحو

و في مجال إصلاح التعليم كمرتكز لتحقيق النمو الاحتوائى ، يلزم تنفيذ مجموعة من الاجراءات العاجلة والتى تشمل التالى :١- مكافحة الأمية، ٢- تعزيز نفاذ الفقراء للتعليم وخفض تكلفته بالنسبة لهم، ٣- تحسين نوعية وملاءمة التعليم الأساسي والثانوي العام والفني. ٤- تعزيز نفاذ الفقراء للتعليم العالي (World Bank and Ministry of Planning,2004).

العلاقة بين الانفاق على التعليم و النمو الإحتوائي

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على اهمية التعليم بالنسبة الى الاقتصاد القومى ، من خلال دوره فى زيادة الدخل والحد من الفقر، وتؤكد العديد من الدراسات على الأثر الايجابى للتعليم على النمو الاقتصادى

سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، نظرا لما يترتب عليه من استيعابالافكار و التطورات التكنولوجية الجديدة الى جانب الارتقاء بكفاءة رأس المال المادى ، وارتفاع انتاجية القوة العاملة ، وهو ماتؤكده تجربة الدول الاسيوية ، حيث يمثل الاهتمام بالعنصر البشرى السبب الاساسى لارتفاع معدل النمو بها هو نتيجة لاصلاح سياسات التعليم والاهتمام بالبحث العلمى (نجا،٢٠١٢ &عليوه ،٢٠١٥).

وتعتبر عدالة الفرص فى سوق العمل من خلال إستهداف المهمشين والمستبعدين بالتعليم والتدريب الكفء من متطلبات تحقيق النمو الاحتوائى، حيث أكدت معظم الدراسات الاقتصادية على وجود علاقة طردية بين مستوى التعليم ومعدلات الدخول التى يحصل عليها الأفراد. لذلك فإحتواء هؤلاء المستبعدين والمهمشين فى العملية الانتاجية يتطلب إتاحة الفرص لهم فى البداية فى الحصول على مستوى التعليم والتدريب الكافى والعادل والكفء الذى يمكنهم من الحصول على فرص عمل أفضل ودخول أفضل لكسر الحلقة المفرغة التى يدور فيها الفقراء . لذلك فالتعليم يعد مطلبا أساسيا لتحقيق النمو الاحتوائي، ولكن طريقة تمويل التعليم فى الدولة هى التى تحدد مدى قدرته على تحقيق هذا النمو الاحتوائي. فالحصول على مخرجات تعليمية جيده لابد من توافر مدخلات ممثلة فى موارد تمويلية كافية يتم تخصيصها بكفاءة وعدالة. (عبدالعزيز،٢٠١٨)

٢-الانفاق على الصحة :

يعانى قطاع الصحة فى مصر من مشاكل أهمها تدهور مستوى البنية الاساسية والتجهيزات بالاضافة الى ضعف كفاءة مستوى الخدمات المقدمة. ويعطى مؤشر الاحتواء مزيدا من الاهتمام لحجم الخدمات الصحية التى يتم توفيرها ، وكذلك مدى التمييز الذى قد يتعرض له الافراد فى سبيل حصولهم على الخدمات الصحة ، الا انه لايقتصر الاهتمام على هذين الجانبين فقط ،بل أنه يوفر مزيد من الاهتمام تجاه جودة الخدمات الصحية المقدمة من خلال معايير فاعلية الرعاية الصحية و مدى ملائمة الاجراءات الصحية و العدالة فى تقديم الخدمات الصحية لمستحقيها و الكفاءة فى استخدام الموارد المتاحة .(الازهرى ،٢٠١١)

وقد أشار العديد الاقتصاديين (T.Rice2009,&J.Henderson2010&,J.Rapoport2003) أهمية الخدمات الصحية فى دعمها للتنمية الاقتصادية ومدى وجود علاقة تبادلية بينهما ، هذه العلاقة يمكن توضيحها من خلال الحلقات المفرغة للفقر ، والتى تشير الى ان إنخفاض المستوى الصحى للسكان سوف يعمل بشكل او بآخر على انخفاض انتاجية الفرد بسبب مرضه مما يؤدى فى النهاية الى انخفاض الناتج المحلى الاجمالى . وعلى الجانب الآخر يؤدى انخفاض الناتج المحلى الاجمالى الى تخفيض الانفاق على قطاع الصحة مما يؤدى الى تدهور المستوى الصحى للسكان وهكذا تستمر عمل هذه الحلقة الى ان يتم كسرها (الدمرداش،٢٠٠٦) وذلك من خلال التركيز على ضمان قدرة الأفراد الضعفاء على الوصول إلى الرعاية الصحية والحصول على التأمين الصحي الذي يلبي إحتياجاتهم أو الحصول على التأمين ضد البطالة وقد ينطوي هذا على توسيع نطاق الإنفاق الصحي المخصص للوقاية .

وبتحليل الانفاق العام على الصحة خلال فترة الدراسة ، يظهر نمو فى الاعتمادات المخصصه له حيث ارتفع من ١٥٥٦,٣ مليون جنيه خلال عام١٩٩١/٩٠ الى ٣٧٤٣,٢ عام ١٩٩٢/٩١ بمعدل نمو قدره ١٦,٦٪ ومن ١٨١٥,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٦/٩٥الى٢٣٠٠,٧ مليون جنيه ١٩٩٧/٩٦ بمعدل نمو

قدره ٢٦,٦٪ ، ثم واصل ارتفاعه ليصل الى ٣٧٠٩,٧ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ثم ارتفع ليصل الى ١٥٧٨٢,٦ مليون جنيه خلال العام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.. الا هذا الارتفاع لايعطى مؤشر جيد عن جودة التخصيص أو الكفاية التمويلية .حيث أنه بمقارنة الانفاق العام على الصحة الى اجمالى الانفاق العام يلاحظ انخفاض المخصصات التمويلية لقطاع الخدمات الصحية كنسبة من اجمالى الامفاق العام حيث انخفض الانفاق العام على الصحة كنسبة من الانفاق العام فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ليصل الى ٣,٨٩ بنسبة انخفاض تمثل ٠,٥ من اجمالى الانفاق العام ثم أخذت هذه النسبة فى الانخفاض فى العام التالى ، ثم شهدت زيادة خلال العام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بنسبة تغير تصل الى ٠,٦٣ % ثم اخذت هذه النسبة الى الانخفاض فى العام التالى ، وقد وصلت نسبة الانخفاض فى العام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ عن العام السابق نحو ٠,١٧٪ من اجمالى الانفاق العام .

العلاقة بين الانفاق على الصحة و النمو الإحتوائي

تعتبر الخدمات الصحية احد متطلبات تحقيق النموالاحتوائى ، حيث يؤدى زيادتها وجودتها ووصولها الى كافة افراد المجتمع الى رفع مؤشر الاحتواء من خلال تحقيق بعدى العدالة الافقية والتى تعنى توفير العلاج المتساوى للحالات االمتساوية ، بينما تعنى العدالة الرأسية تقديم العلاج غير المتساوى للحالات غير المتساوية ، وبالتالى فإن مفهوم العدالة ينطوى على مبدأ هام يتعلق بتقدم الخدمات الصحية على اساس الحاجة الى مثل تلك الخدمات وليس على اساس توافر الامكانيات المادية.(الازهرى،٢٠١١)

٣-الناتج المحلى الاجمالى :

حقق الاقتصاد المصرى نمواً فى الناتج المحلى الاجمالى وصل الى ١١,٨٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ نتيجة لزيادة أسعار البترول العالمية وماترتب عليه من زيادة قيمة الصادرات البترولية بالاضافة الى زيادة تحويلات العاملين فى الخارج وعوائد قناة السويس والسياحة . وفى أعقاب تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى استطاع الناتج ان يسترد عافيته فى عام ١٩٩٥/٩٤ ليصل الى ٦٪ فى عام ١٩٩٨/٩٧ بعد ان كان ٤,٢٪ فى المتوسط فى عام ١٩٩٢/٩١ ويعزى ذلك الى حفز الدولة للاستثمارات الخاصة من خلال زيادة الانفاق على مشروعات البينة التحتية والمرافق .

وفى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي من ٣,٢٪ الى ٣,١٪ مقارنة بالمحقق فى العام السابق ، ويرجع ذلك الى التوقعات السلبية بالنسبة لأوضاع الاقتصاد الدولي بسبب الركود الاقتصادي ولظروف الحرب على العراق بالإضافة الى تراجع معدل النمو فى صافى الضرائب غير المباشرة والذى بلغ ١,٥ خلال السنة مقابل ٣٪ خلال السنة الماضية .وواصل معدل النمو الاقتصادي تصاعده خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حيث ارتفع الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي ليصل الى ٧٦١,٤ مليار جنيه ، بمعدل نمو ٧,٢ % وجاء التحسن المطرد فى معدل النمو مدعوما بزيادة الطلب المحلى بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ، وكذا النمو الملحوظ فى الصادرات البترولية وغير البترولية ، خاصة من السلع تامة الصنع والمواد الخام . هذا بالإضافة الى التأثير الإيجابي لاستمرار البنك المركزى فى تنفيذ خطته الخاصة بتطوير الجهاز المصرفي ، فضلا عن الآثار الايجابية للإصلاحات الضريبية

والجمركية ، والثقة فى كفاءة أداء سوق الصرف الأجنبي ، والعمل على تدعيم المرافق الاساسية . وقد كان لذلك أكبر الأثر فى تشجيع الاستثمار المحلى، وجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل صافى تلك التدفقات الى ١٣,٢ مليار دولار مقابل ١١,١ مليار دولار خلال السنة السابقة.

كما أظهر الاقتصاد المصري تعافيا نسبيا فى أدائه خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ . فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى ليحقق ٢,٢٪ مقابل ١,٩٪ خلال ٢٠١١/٢٠١٠ولكن تأثر النشاط الاقتصادي سلبا بالأحداث السياسية التى شهدتها السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ وظل معدل الاداء الاقتصادى تقريبا عنده مستواه فى العام السابق ، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الاجمالى ٢,١٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٢,٢٪ خلال السنة المالية السابقة .(اعداد متفرقة من التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى).

العلاقة بين الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى و النمو الإحتوائي

توجد علاقة عكسية بين الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى والفقر ، فزيادة الاول تعنى انخفاض الثانى والحد منه ، كما تؤدى زيادة الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى الى زيادة المخصص للصحة و التعليم والبحث والتطوير و والتدريبR&D ومن ثم ترفع من انتاجية الفرد والاقتصاد ،كما ان زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى يقدم مؤشرا متفاؤل لرجال العمال على ازدياد الطلب الكلى والاداء الاقتصادى ، ويسهم ذلك فى تحفيز الاستثمار الخاص واقامة المشاريع الاستثمارية مما يؤدى فى النهاية الى تحقيق النمو الاحتوائى .

٤- قيمة الاستثمار الخاص المحلى

ويلعب الإستثمار دوراً مهماً في تحقيق النمو الإحتوائي حيث أنه مرتبط بالمتغيرات الأساسية التي تحقق النمو الإحتوائي حيث أنه يعمل علي الحد من الفقر من خلال توفير دخول جديدة وخلق فرص عمل، كما أنه يعمل علي تحسين رأس المال البشرى، من خلال دعم قدرات الافراد وتحقيق تكافؤ فى الفرص ، فقد أكد البنك الدولي أن للاستثمار دور مستدام فى تحقيق إحتوائية النمو من خلال تحقيق التكامل بين إستراتيجيات التنمية و مبادئ المسؤولية الإجتماعية للشركات والتأكيد علي فعالية السياسة في تصميمها وتنفيذها وفي البيئة المؤسسية التي يعمل فيها، بالإضافة الي تعزيز السياسة الإقتصادية بحيث يتم توجيه الإستثمارات إلى القطاعات الأهم إستراتيجياً وحث الشركات على تدريب وتوظيف الافراد في وظائف مستدامة مع تقديم ضمانات وإمتيازات عمالية طويلة الأجل ويمكن أن تكون هناك أيضاً خيار فرض ضرائب على هؤلاء المستثمرين الذين لا يمتثلون لهذه الشروط .

العلاقة بين قيمة الاستثمار المحلى و النمو الإحتوائي

يعد الاستثمار الخاص حجر الاساس وكمحفز رئيسى للنمو والتشغيل والانتاج ، حيث يؤدى زيادته الى زيادة فرص التوظف ومن ثم الدخل وبالتالى يعمل على الحد من الفقر . وهكذا يرتبط الاستثمار بعلاقة طردية بالنمو الاحتوائى.

٥- الاستثمار الاجنبى المباشر: يعتبر الاستثمار الاجنبى المباشر وسيلة هامة لرفع النمو الاقتصادى ، حيث تظهر الحاجة الى رؤوس الاموال الاجنبية لتمويل التنمية بسبب وجود فجود الموارد المحلية والتى تتمثل فى الفرق بين معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو الاقتصادى المستهدف، ومع افتراض وجود مدخرات تكفى لتمويل الاستثمار المستهدف ، فإن الدول النامية فى حاجة الى رؤوس الاموال الاجنبية لسد العجز فى ميزان المدفوعات الناتج عن عملية التنمية . وتوصلت دراسة قام بها Saqib et al (2011) على باكستان خلال الفترة ١٩٨١-٢٠١٠ الى ان الاستثمار الاجنبى المباشر له تأثير معنوى على النمو الاقتصادى ، وكذلك توصل Roy et al(2016) الى ان الاستثمار الاجنبى المباشر يساهم ايجابيا فى اقتصاديات ١٨ دولة شملتهم الدراسة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢.

والدراسات التي بحثت في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي هي عديدة .ففى ماليزيا و باستخدام المعادلات الآنية مع تقديرات طريقة العزوم المعممة GMMخلال الفنرة الزمنية ١٩٧٠-٢٠٠٧ استنتج Anwar et al (2011) أن الزيادة في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في ارتفاع النمو الاقتصادي بماليزيا ، و في دراسة أخرى Saqib et al(2013) على باكستان خلال الفترة ١٩٨١-٢٠١٠ استخلص فيها أن النمو الاقتصادي بباكستان يتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشر، . بخصوص كرواتيا اختبر Dristaki et al(2014) العلاقة السببية الديناميكية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٢ وكشفت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى النمو الاقتصادي سواء فى الاجل القصير أو الطويل .وبالدول الإفريقية وخلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٩ استخدم Gui-Diby(2014) تقديرات GMMعلى بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ، توصل الباحث إلى أن تأثيرFDI كان سلبي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٤، وايجابى خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٩. وبدراسة Abdouli et al (2016) على دول MENA(١٧دولة)، وباستخدام متجه الانحدار الذاتي لكل44 MENA (دولة على حدة ثم كافة الدول مجتمعة خلال الفترة١٩٩٠-٢٠١٢ استنتجوا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا على كل اقتصاد الدول قيد الدراسة عدا لبنان، تركيا، واليمن، كما أوضحت النتائج الخاصة بمجموع الدول أن له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي .كذلك توصل Roy et al(2016)إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم إيجابيا في اقتصاديات المنطقة من خلال دراسته 18 دولة واستعماله تحليل الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢.

في حين توصل Gammoudi et al(2016) خلال تحليله للمنطقة اعتمادا على تقديرات طريقة العزوم المعممة فى الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٩ أن فقط دول مجلس التعاون الخليجي من بين باقي دول MENA من تستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وارجع سبب عدم استفادة باقي الدول من هذا النوع من الاستثمار إلى ضعف الإطار المؤسساتي بها كسياسة الانفتاح المالي.

العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر و النمو الإحتوائي

يلعب الإستثمار الأجنبي دوراً مهماً في تحقيق النمو الإحتوائي حيث أنه مرتبط بالمتغيرات الأساسية التي تعمل علي الحد من الفقر من خلال خلق فرص عمل وتوفير دخول جديدة ، كما أنه يعمل علي تحسين رأس المال البشرى، حيث يعتمد علي نقل المعرفة ونقل المهارات التدريبية الي العمالة وبالتالي تحسين

القدرات لدي الأفراد وتحسين تكافؤ الفرص في الحصول علي العمل، وأكدت دراسة (Oyebanke et al.,2017) بالتطبيق على الاقتصاد النيجيرى أن الإستثمار الأجنبي مهم لدفع عجلة التنمية حيث يعمل علي خلق فرص العمل ، وتعزيز نقل التكنولوجيا ، والمعرفة وحركة العمالة ورأس المال ، وكذلك زيادة إنتاجية القطاع الخاص ، وبالتالي يعمل كمحفز للتحول الهيكلي وتحقيق النمو الإحتوائي . وفي تقرير صادر من UNECA & AU عام 2012 ، أشار الي أن الإستثمار الأجنبي له دور في الحد من الفقر وخلق فرص العمل مما يؤدي الي دفع النمو وتحقيق النموالإحتوائي.

٦-معدل التضخم

شهد الاقتصاد المصرى إرتفاعا ملحوظا فى معدلات التضخم خلال عقد الثمانينات كنتيجة لزيادة نمو المعروض النقدى عام ١٩٨٠، حيث بلغ معدل النمو الحقيقى فى المعروض النقدى حوالى ٢٧٪ فى نفس العام، ويرجع ذلك الى تزايد الاقتراض الحكومى ،وزيادة الاحتفاظ بالعملات الاجنبية بالإضافة الى اقتراض القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، ارتفع الرقم القياسى لاسعار المستهلكين بحوالى ٢٣٦,٥٪ خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٨ وهو ما يعادل زيادة سنوية قدرها ١٦,٩٪ فى المتوسط خلال تلك الفترة .وخلال النصف الاول من التسعينات ، اتبعت الحكومة سياسة نقدية انكماشية صاحبها سياسات تعقيم أدت الى خفض معدل التضخم من ١٩,٧٪ فى عام ١٩٩١ الى ٢,٧٪ فى عام ٢٠٠٠ . وقد عاود الارتفاع مرة أخرى بعد عام ٢٠٠٠ واستمر فى الارتفاع خاصة بعد قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصرى فى يناير ٢٠٠٣(محروس ، ٢٠٠٥).و يؤدى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى الى ارتفاع معدل التضخم فى الاجل الطويل حيث يترتب على هذا التخفيض الى ارتفاع اسعار الواردات ، ومن ثم تكلفة المعيشة ، وهو ما يولد ضغوطا لرفع الاجور ، وظهور سلسلة من الارتفاعات المتتالية فى كل من الاجور والاسعار.

العلاقة بين التضخم و النمو الإحتوائي أكدت دراسة (Garang,2014) إلى أن التضخم له تأثير سلبي علي النمو الإحتوائي من خلال التأثير علي دخول الأفراد ورفع معدلات الفقر، حيث أشارت دراسة (Ulriksen ,2012)الي أن التضخم يزيد الفقر من خلال تخفيضه للدخل المتاح الحقيقى ومن ثم تدهور مستويات المعيشة وقد أكدت دراسة Braumann (2004) أن التضخم يؤثر بشكل مباشر على الفقراء من خلال انخفاض أجورهم الحقيقية بسبب جمود الأجور الأسمية فى الاجل القصير بينما أشار (Chani et al, 2011) الي أن التضخم يؤدي الي الفقر وبالتالي له تأثير سلبي علي تحقيق النمو الإحتوائي .

٧-الانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى :

وهو يعكس مدى ارتباط اقتصاد الدولة ودرجة انفتاحه على العالم الخارجى ، ومع العولمة الاقتصادية زادت أهمية الانفتاح التجارى وارتبطت السياسات التنموية فى دول العالم وخاصة فى الدول النامية بالتجارة الخارجية باعتبار الصادرات تشكل عامل اضافة يسمح بتوفير ايرادات للدولة ،كما ان الواردات تساهم فى توفير متطلبات النمو الاقتصادى . ويمثل مضاعف التجارة الخارجية العامل الذى يربط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادى ، وكلما زادت قدرة الدولة على التصدير اكثر من الاستيراد كلما كان هناك اثر ايجابى على النمو الاقتصادى من خلال تحسين القدرات الانتاجية للدولة وزيادة المنافسة بين المنتجين المحليين والمنتجين الاجانب ، كما ان التوسع فى التصدير يؤدى الى توفير البيئة الملائمة لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية التى تسعى الى استغلال المزايا النسبية للدولة مما يؤدى الى تحسين القدرات الانتاجية للدولة والى زيادة الوفرات الاقتصادية المتاحة للدولة ومن ثم دعم النمو الاقتصادى للدولة. ومن اهم الدراسات التى تناولت اثر الانفتاح التجارى على النمو الاقتصادى (Michaely,1977- Balassa,1978-Tyler,1981-World Bank,1987).

ومن خلال اعتمادهم على منهجية ARDL أكد Shabaz et al(20011) خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨ ان الصادرات ترتبط طرديا بالنمو الاقتصادى بباكستان. واشارت دراسة(2007)Awokuse أن الانفتاح التجاري يحفز النمو الاقتصادي فى بلغاريا ، وجمهورية التشيك وبولندا من خلال استخدام منهجية Johansen للتكامل المشترك و سببية Granger ، بينما لم يجد ،(2012).Pistorsi et al دلائل قوية حول فرضية الصادرات تقود النمو الاقتصادي بإيطاليا بناءا على نفس المنهجية ، فى حين أكد (2011) Shabaz et al من خلال اعتمادهم على منهجية ARDL خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨ أن الصادرات ترتبط إيجابيا بالنموالاقتصادى بباكستان. وقد أشارت الأدبيات الحديثة الي علاقه الانفتاح التجارى بالنمو الإحتوائي عن طريق التأثير فى الأسر، حيث أنها يمكن أن تؤثر في دخول الفقراء من خلال القنوات الثلاثة التالية :(McCulloch et al., 2001) القناه التوزيعية: حيث ينعكس هذا من خلال التأثير علي أسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الطبقات الفقيرة.القناة المؤسسية: والمراد بها تأثير الوحدات المنتجة علي الأسعار من حيث التكاليف وأجور العمالة فكلما إنخفض سعر الواردات أدي ذلك الي إنخفاض الطلب على العمالة المحلية نتيجة لتراجع الناتج المحلى الاجمالى وبالتالي خفض العمالة وقد تنعكس بالسلب علي أصحاب المشروعات الصغيرة التي لا تستطيع المنافسة.القناة الحكومية: حيث يمكن التأثير علي الأسر من خلال الضرائب والتحويلات. (نسيمة،٢٠١٨)

ويلاحظ من قراءة بيانات مؤشر او درجة الانفتاح الخارجى وجود تذبذب بسبب التقلبات فى متغيراته ، فبعدما كانت درجة الانفتاح تقدربـــ٢٩,٥٪ فى عام ١٩٨٦ قفزت الى مستوى ٤٥,١٪ عام

١٩٩٠ نتيجة لاتخاذ اجراءات كبيرة فى تحرير التجارة الخارجية تبنتها مصر .شهدت الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ استمرار للانفتاح الاقتصادى وتحرير سعر الصرف فى مصر من سعر الصرف الثابت الى سعر الصرف المدار ونتيجة لتوجه الاقتصاد المصرى للانفتاح تأثر الميزان التجارى المصرى بالإيجاب ، حيث انعكس بشكل ملموس فى اجمالى الصادرات والواردات ، إذ انخفضت قيمة الواردات من ١٢,٤١٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ الى ٨,٠٥٢ مليار دولار عام ١٩٩١ . وخلال العام ١٩٩١ بلغ التراجع بنسبة ٣٥٪ بينما ارتفعت قيمة الصادرات من ٣,٤٧٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ الى ٣,٧٠٥ مليار دولار عام ١٩٩١ وبنسبة نمو بلغت ٦,٥٥٪ ويعود سبب الزيادة فى التجارة الخارجية لمصر والتحسن النسبى الى توقيع اتفاق دول الخليج والولايات المتحة الامريكية ونادى باريس لتقديم المساعدات المالية لمصر ، واعفاء جزء هام من ديونها.ووبدأت درجة الانفتاح الخارجى فى مصر فى التراجع خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣ من ٣٢,٦٪ الى ٢٤٪ .وفى عام ٢٠٠٤ وصلت درجة الانفتاح الخارجى الى ٣٨٪ ثم بدأت فى التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً الى ان بدأ فى الاتجاه الصعودى من عام ٢٠٠٧ حتى وصلت الى اقصاها ٥٢,٤٪ عام ٢٠١٧ .

العلاقة بين الانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى و النمو الإحتوائي

يؤثر الانفتاح التجارى بطريقة مباشرة على النمو الإحتوائي عن طريق قطاع التصدير في الإقتصاد القومى من خلال خلق فرص عمل للفقراء إذا كانت شركات التصدير موجودة في المناطق الأكثر فقراً . كما يمكن أن يسهم النمو في الواردات فى تحقيق النمو الاحتوائى إذا أدى إلى تخفيضات في أسعار السلع التي تشكل جزءاً كبيراً من سلة استهلاك الفقراء من السلع الأساسية مثل الغذائية و الأدوية...وغيرها . ويؤثر بطريقه غير مباشرة عن طريق التأثير في الناتج المحلي الإجمالى من خلال مضاعف الانفاق أو من خلال الضرائب الجمركية.

٨-المعدل السنوى لنمو السكان

يعتبر النمو السكاني من محددات الفقر وسرعته تؤدي إلى زيادة الفقر وخاصة اذا كان معدل النمو السكانى يفوق معدل النمو الاقتصادى ، مما ينعكس أثره على عدم قدرة السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى تحسين مستوى معيشة السكان ومكافحة الفقر مما يتسبب في توسيع وتعميق الفقر والبطالة .كما ان النمو السكاني المتسارع في الدول النامية يؤدي إلى اعاقة تحقيق التنمية الاقتصادية مما يساهم فى استمرار تدني الدخول فيها . ولاتقتصر النتائج السلبية للنمو السكانى على الدول النامية فقط ، بل تمتد الى الدول المتقدمة حيث زيادة عدد السكان بسبب حركات الهجرة غير الشرعية (خالد،٢٠١٥)

العلاقة بين المعدل السنوى لنمو السكان و النمو الإحتوائي

اوضحت دراسة (Ilham,2017) أن النمو السكاني فى أندونسيا كان عاملا من العوامل التي تعيق النمو الإحتوائي، وأنه عن طريق المشروعات الصغيره والمتوسطة يمكن إستيعاب النمو المتزايد فى السكان و خلق فرص عمل جديدة وتحويل تلك الطاقة السكانية الي طاقة انتاجية تحقق دخلا يساعدها

علي الخروج من دائرة الفقر . ويكون تحقيق النمو الإحتوائي وخروج من الفقر والبطالة من خلال الإستثمار في العنصر البشري واستغلال الزيادة السكانية فى الانشطة الانتاجية ذات القيمة المضافة التى تؤدى الى زيادة الدخل القومي بشكل اكبر من زيادة السكان .

واشارت دراسة ifzal ali and hyun h. son,2007 فى الفلبين الي أن العوامل الديمغرافية لها تأثير كبير علي التغيرات الهيكلية وإحداث النمو الإحتوائي حيث تؤدى الضغوط الديموغرافية في المناطق الريفية التي تفتقر إلى فرص العمل الكافية إلى تدفقات كبيرة من الهجرة من الريف إلى الحضر. يتم استيعاب هؤلاء المهاجرين في الغالب من قبل القطاع الحضري غير الرسمي .

٩-الائتمان المقدم للقطاع الخاص (القروض المصرفية)

تعتمد المنشآت الكبيرة فى الدول المتقدمة ، فى تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الارباح المحتجزة وبيع الاسهم الجديدة.، أما فى الدول النامية فإن تمويل الجزء الاكبر من استثماراتها فى الغالب يعتمدعلى القروض المصرفية. ولهذا فإن وفرة القروض المصرفية من شأنها تدعم زيادة الاستثمار الخاص فى الدول النامية ومن ثم تحقيق النمو الاحتوائى من خلال زيادة فرص التوظف والدخل .

العلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص و النمو الإحتوائي

يعتبر الائتمان المصرفى المقدم للقطاع الخاص وخاصة المشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر والمتوسطة احد العناصر الرئيسية الداعمة لتجقيق النمو الاحتوائى من خلاله مبادرة الشمول المالى ودمج الفقراء والمستبعدين والاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى . فالنمو الإحتوائي يستهدف إعاده توزيع الدخول للفئات المستبعدة حيث ان الوصول إلى الخدمات المالية يسمح للفقراء بتوفير المال ، ويمنع تركيز القوة الإقتصادية مع عدد قليل من الأفراد ويساعد في التخفيف من المخاطر التي يواجهها الفقراء نتيجة للصدمات الإقتصادية.

أشارت عدد من الدراسات (Buckley, 1996; Duarte, 2004; Ganbold, 2008; SBA, 2009; Ardic, Mylenko, & Saltane, 2012)الي أن الشمول المالي يقود الي تحقيق النمو الإحتوائي حيث يمكن أن يساعد علي خلق فرص عمل جديدة من خلال القضاء علي القيود التي تواجهه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الحصول على الإئتمان والخدمات المالية الأخرى بسبب البعد الجغرافي عن المراكز المالية ، والقدرة على تحمل التكاليف ، ونقص الضمانات ... وغيرها .

شكل (٢) يوضح العلاقة بين مؤشر النمو الاحتوائى والعوامل المحددة له بيانيا

العلاقة بين مؤشر الاحتواء والتعليم

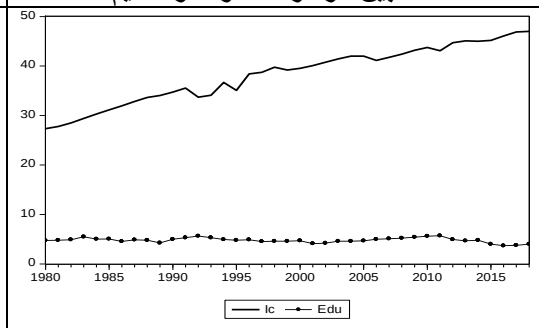

العلاقة بين مؤشر الاحتواء والصحة

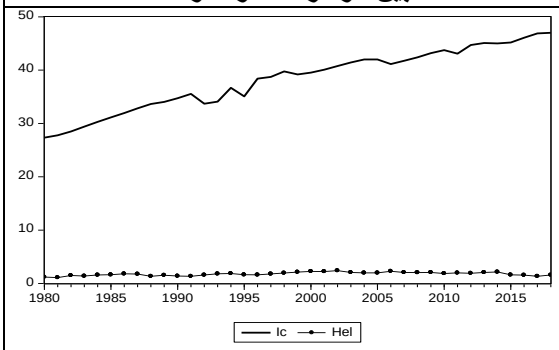

العلاقة بين مؤشر الاحتواء والاستثمار الخاص

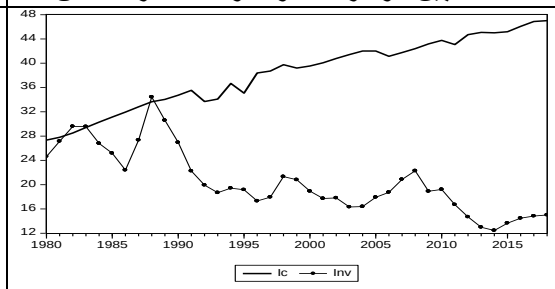

العلاقة بين مؤشر الاحتواء والتضخم

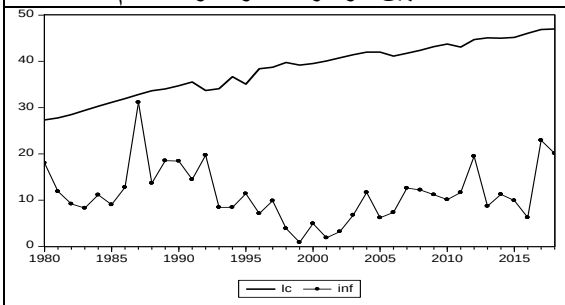

العلاقة بين مؤشر الاحتواء والتضخم

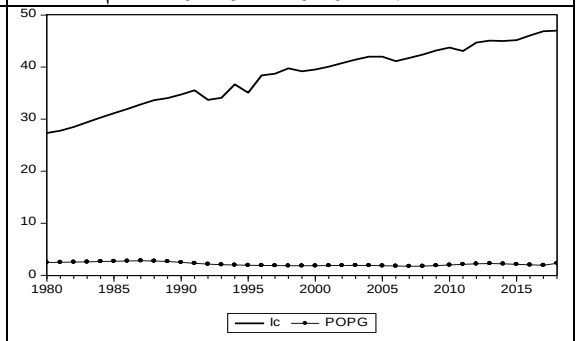

العلاقة بين مؤشر الاحتواء والناتج المحلى الاجمالى

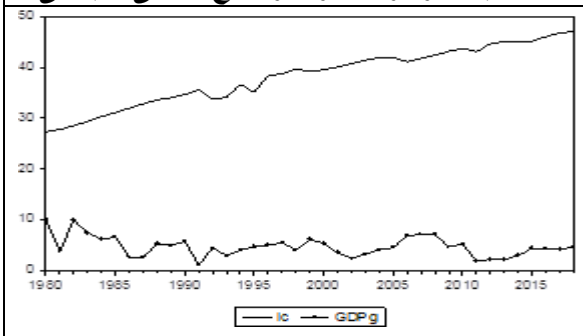

العلاقة بين مؤشر الاحتواء و الائتمان المصرفى

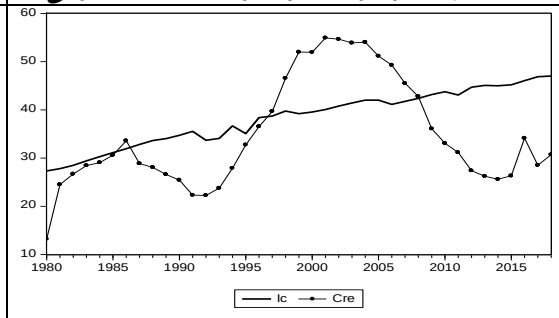

العلاقة بين مؤشر الاحتواء والانفتاح التجارى

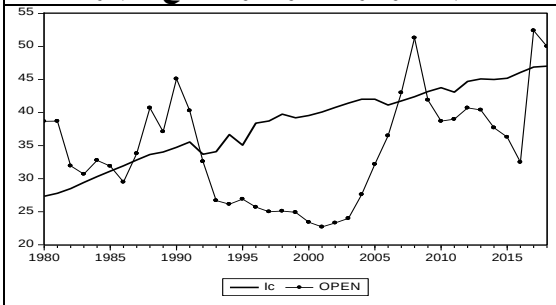

اعداد الباحث باستخدام برنامج Eview(11) وبيانات World Bank ووزارة التخطيط والبنك المركزى المصر

المبحث الرابع : دراسة قياسية لمحددات النمو الاحتوائى فى مصر

المنهجية والادوات المستخدمة فى النموذج القياسى

بعد التطرق للاطار العام للنمو الاحتوائى من تعريف وتطور ومحددات ، سنقوم ببناء نموذج قياسى يربط العلاقة بين النمو الاحتوائى معبرا عنه بمؤشر الاحتواء والمتغيرات المحددة له . وتعتمد منهجية الدراسة على بيانات سنوية تغطى الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨ تم الحصول عليها من منشورات البنك الدولى(World Bank, World Development Indicator, 2019). والبنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والنتائج تم الحصول عليها باستخدام برنامج Eview(10) .

واعتمد الباحث على دراسات (الازهرى ،٢٠١١ & الخولى ،٢٠١٤&عطاء الله، وآخرون،٢٠١٧& عبدالمجيد ، ٢٠١٧& Oluseye and Gabriel(2017)) كأساس لهذه المنهجية المستخدمة فى القياس .وبالتالى يمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية :

$$IC= \beta_0 + \beta_1 Edu + \beta_2 Hel + \beta_3 Inv + \beta_4 For.Inv + \beta_5 GDP + \beta_6 Popg + \beta_7 Inf + \beta_8 Open + \beta_9 Credi + \mu_t$$

- متغيرات الدراسة القياسية :

تستدعى دراسة النمو الاحتوائى حصر عدد من المتغيرات المستقلة التى تؤثر عليه طبقا للادبيات الاقتصادية ، وماتم عرضه فى التحليل النظرى يمكن تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلى :

- **المتغير التابع :** IC : مؤشر الاحتواء الذى يقيس درجة احتوائية النمو من خلال ثلاثة أدلة رئيسية هى التعليم والصحة والتشغيل،ويمكن توضيح الشكل الرئيسى لمؤشر الاحتواء اعتمادا على دراسة (الازهرى،٢٠١١-بدر،٢٠١٩) كالتالى :

$$IC=\frac{1}{3}(D1)+\frac{1}{3}(D2)+\frac{1}{3}(D3)$$

حيث أن

D_1 يعبر عن دليل التعليم ، D_2 يعبر عن دليل الصحة ، D_3 يعبر عن دليل التشغيل

ووفقا لطريقة حساب مؤشر الاحتواء السابقة فإن النمو المحقق يمكن وصفه بالاحتوائية اذا مابلغت قيمة مؤشر الاحتواء الواحد الصحيح ، أما اذا انخفضت قيمة مؤشرالاحتواء عن الواحد الصحيح فإن النمو يعتبر غير احتوائى ، كما ان القيم المقاربة للواحد الصحيح تشير الى درجة اقرب الى الاحتوائية عن تلك القيم التى تبعد عن الواحد الصحيح.

- **المتغيرات المستقلة:** من خلال النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة تم تحديد اهم المتغيرات التى تؤثر فى النمو الاحتوائى والتى تضم الانفاق على التعليم (Edu)، الانفاق على الصحة (Hel)، قيمة الاستثمار المحلى (Inv)، الاستثمار الاجنبى المباشر (For.Inv)، الناتج المحلى الاجمالى (GDP)، معدل نمو السكان (Popg)، معدل التضخم(Inf)، الانفتاح التجارى(Open)، الائتمان المصرفى (

Credit)، **t** : الزمن ، $\beta_0 \ldots \beta_9$ تعبر عن معلمات النموذج ، μ_t تعبر عن المتغير العشوائى (بواقى السلسلة)ويضم جميع المتغيرات التى لم تظهر صراحة فى النموذج حيث قيمه مستقلة عن جميع قيم المتغيرات المستقلة بمتوسط يساوى صفر وتباين ثابت.

الاشارات المتوقعة لمعلمات النموذج :

β_0 : الحد الثابت للنموذج ، ويعكس قيمة النمو الاحتوائى عندما تكون قيمة كل من المتغيرات المستقلة مساوية للصفر واشارته المتوقعة موجبة .

β_1 : معامل الانفاق على التعليم ويعنى قيمة التغير فى النمو الاحتوائى عندما يتغير الانفاق على التعليم بوحدة واحدة ، واشارته المتوقعة موجبة لوجود علاقة طردية بينهما

β_2 : معامل الانفاق على الصحة ويعنى قيمة التغير فى النمو الاحتوائى عندما يتغير الانفاق على الصحة بوحدة واحدة ، واشارته المتوقعة موجبة لوجود علاقة طردية بينهما

B_3 : معامل الاستثمار الخاص المحلى ويعنى قيمة التغير فى النمو الاحتوائى عندما يتغير الاستثمار الخاص المحلى بوحدة واحدة ، واشارته المتوقعة موجبة لوجود علاقة طردية بينهما

B_4 : معامل الاستثمار الاجنبى المباشر ويعنى قيمة التغير فى النمو الاحتوائى عندما يتغير الاستثمار الاجنبى المباشر بوحدة واحدة ، واشارته المتوقعة موجبة لوجود علاقة طردية بينهما

B_5 : معامل الناتج المحلى الاجمالى ويعنى قيمة التغير فى النمو الاحتوائى عندما الناتج المحلى الاجمالى بوحدة واحدة ، واشارته المتوقعة موجبة لوجود علاقة طردية بينهما

B_6 : معامل النمو السكانى ويعنى قيمة التغير فى النمو الاحتوائى عندما يتغير معدل النمو السكانى بوحدة واحدة ، واشارته المتوقعة غيرواضحة ،فيفترض ان معامل النمو السكانى موجب ($\beta_6 > 0$) عندما تتحول الزيادة السكانية الى زيادة فى الطاقة الانتاجية من خلال آليات تحقيق النمو الاحتوائى. الا انه يتوقع ان يكون معامل النمو السكانى سالب ($\beta_6 < 0$).اذا لم تتمكن الدولة من الاستفادة من النمو السكانى فى زيادة الانتاج ، مما يترتب عليه زيادة معدلات البطالة والفقر .

B_7 : معامل التضخم ويعنى قيمة التغير فى النمو الاحتوائى عندما يتغير معدل التضخم بوحدة واحدة ، واشارته المتوقعة سالبة لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والنمو الاحتوائى

B_8 : معامل الانفتاح التجارى ويعنى قيمة التغير فى النمو الاحتوائى عندما يتغير الانفتاح التجارى بوحدة واحدة ، واشارته المتوقعة موجبة لوجود علاقة طردية بين الانفتاح التجارى والنمو الاحتوائى

B_9 : معامل الائتمان المصرفى ويعنى قيمة التغير فى النمو الاحتوائى عندما يتغير الائتمان المصرفى بوحدة واحدة ، واشارته المتوقعة موجبة لوجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفى والنمو الاحتوائى

خطوات تقدير النموذج :

أولاً: فحص سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة الابطاء الزمنى للمتغيرات محل الدراسة:

بعد تحديد النموذج تأتي الخطوة الثانية المتمثلة في اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ، ويتم ذلك من خلال اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية.

١- اختبارالاستقرارية وتحديد رتبة التكامل

إنه من ضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الداخلة في الدراسة ومن أجل هذا فأول خطوة في الدراسة القياسية هي اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وسوف تعتمد الدراسة على اختبار ديكى –فوللر (ADF) واختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (اى عدم استقرار السلاسل الزمنية): **H_0: X has a unit root**

جدول (١) نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لتحديد مدى استقرار متغيرات النموذج

المتغيرات	درجة الابطاء P	المستوى Level		الفرق الاول First Different		الاستقرار
		t-static	Prob.	t-static	Prob.	
IC	1	-0.339371	0.0762	-8.023924	0.0000	(I_1)
Edu	3	1.223075	0.9973	-5.946155	0.0002	(I_1)
Hel	1	0.440115	0.9985	-4.402623	0.0087	(I_1)
Inv	5	2.063370	1.0000	-3.637886-	0.0445	(I_1)
For.Inv	1	- 3.072561	0.1320	7.893370	0.0000	(I_1)
GDP	3	-1.430352	0.8237	-3.880038	0.0293	(I_1)
Popg	2	-1.214223	0.6525	-6.128209	0.0002	(I_1)
Inf	1	-3.215566	0.1018	-5.741905	0.0004	(I_1)
Open	1	-2.845791	0.1940	-5.080745	0.0018	(I_1)
Credit	5	-3.604329	0.0648	-5.294585	0.0003	(I_1)

اشارت نتائج اختبار ADF الواردة فى الجدول رقم (١) الى ان المتغيرات غير مستقرة عند المستوى (Level) اى انها غير معنوية احصائيا عند مستوى ٥٪ مما يعنى عدم قبول الفرض البديل الذى ينص على سكون متغيرات الدراسة فى مستواها (I_0) حيث كانت القيم المحسوبة اقل من الجدولية وكما ان قيم (DW) و(F) المحسوبة ليست بالمستوى الاحصائى المقبول لجميع المتغيرات، وبعد ذلك تم اجراء اختبار ديكى – فوللر Augmented Dickey-Fuller test (ADF) بعد أخذ الفرق الاول تبين ان جميع المتغيرات مستقرة عند مستوى معنوية ٥٪ ، كما ان قيم (F) المحسوبة و (DW) مقبولة احصائيا لجميع المتغيرات ، ولما كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول فهذا يعنى انها متكاملة (co-integration) من الدرجة (1) I. مما يعنى ان السلاسل الزمنية تتحرك معا عبر الزمن .

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Co-integration Test

اذا كان الاهتمام منصبا على دراسة العلاقة بين العديد من المتغيرات فمن المفيد استخدام تحليل التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسن (johansen, 1988) لإمكانية وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك ، ويشترط لاجراء هذا الاختبار ان تكون كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة . وفيه يتم الحصول على قيم الجذر الكامن (Eigenvalue) وعددها يساوى(n) ، والتى يقابلها عدد مساو من متجهات التكامل المشترك ، ويمكن تحديد نتائج اختبار جوهانسن باختبارين اساسيين هما :

١-اختباراحصائيات الاثر Trace Statistic: يختبر فرض العدم الذى ينص على ان عدد متجهات التكامل المشترك يساوى رتبة المصفوفة r مقابل الفرض البديل بان عدده أكبر من r ، أى يبدأ الاختبار من فرض العدم بأن عدد المتجهات صفر مقابل الفرض البديل بأنها اكبر من او تساوى الواحد وهكذا.

٢-اختبار الامكانية العظمى Maximum Eigenvalue: ويختبر فرض العدم بأن عدد متجهات التكامل المشترك تساوى r مقابل الفرض البديل بأنها تساوى r+1 أى يبدأ الاختبار من فرض العدم بأن عدد المتجهات صفر مقابل الفرض البديل بأن عددها يساوى الواحد وهكذا.

جدول (٢) نتائج اختبار التكامل المشترك

Date: 10/2/20 Time: 23:40
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: IC EDU HEL INV FOR_INV RGDP POPG OPEN CRE
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.994254	467.4612	159.5297	0.0000
At most 1 *	0.976799	328.1618	125.6154	0.0000
At most 2 *	0.954227	226.5451	95.75366	0.0000
At most 3 *	0.868592	143.2757	69.81889	0.0000
At most 4 *	0.759389	88.48060	47.85613	0.0000
At most 5 *	0.657127	50.01710	29.79707	0.0001
At most 6 *	0.513636	21.11643	15.49471	0.0064
At most 7	0.059462	1.654881	2.941568	0.1983
At most 8	0.072451	1.757721	3.841466	0.1748

Trace test indicates 7 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.994254	139.2994	52.36261	0.0000
At most 1 *	0.976799	101.6167	46.23142	0.0000
At most 2 *	0.954227	83.26943	40.07757	0.0000
At most 3 *	0.868592	54.79512	33.87687	0.0001
At most 4 *	0.759389	38.46350	27.58434	0.0014
At most 5 *	0.657127	28.90067	21.13162	0.0033
At most 6 *	0.513636	19.46155	14.26460	0.0069
At most 7	0.059451	1.654881	3.841466	0.1983
At most 8	0.072451	1.757721	3.841466	0.174 8

Max-eigenvalue test indicates 7 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ويوضح الجدول (٢) نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات موضع الدراسة ، حيث يبين اختبار الاثر واختبار الامكانية العظمى وجود ٧ متجهات للتكامل المشترك ، حيث أن قيمة الاثر أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪ ، مما يعنى رفض الفرض العدم الذى يشير الى عدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، الامر الذى يؤكد وجود علاقة توازن فى الاجل الطويل بين متغيرات النموذج .ووفقا لقاعدة Granger فإن وجود علاقة فى الاجل الطويل تعنى وجود علاقة فى الاجل القصير ، وبخلاف ذلك فإن المتغيرات ستتحرك بإتجاهات مختلفة ، ولايوجد توازن فيما بينها .**وبناء على ما سبق فإن معادلة التكامل المشترك التى تمثل سلوك النمو الاحتوائى تأخذ الشكل التالى :**

IC =44.89922 +2.021280EDU−3.898143 HEL −0.483429INV +0.038971 FOR_INV +0.369451 OPEN +0.425035 GDPG − 2.786393 POPG − 0.066454 INF+0.065760 CRE

ولقد انتهى القياس الى مجموعة من النتائج التالية :

١- ان هناك سبعة متغيرات مستقلة ذات معنوية وفقا لنتائج تشغيل برنامج Eviews 11 بالاضافة الى معنوية المقدار الثابت c .

٢- تشير النتائج الاحصائية الى متغيرات التعليم و الاستثمار الاجنبى المباشر والانفتاح التجارى ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى والائتمان المقدم الى القطاع الخاص (القروض المصرفية) ترتبط بعلاقة طردية مع النمو الاحتوائى ، فى حين يرتبط الانفاق على الصحة والاستثمار الخاص المحلى ومعدل النمو السكانى ومعدل التضخم بعلاقة عكسية مع النمو الاحتوائى

٣-أظهرت النتائج معنوية كل المتغيرات عند مستوى ٥٪ عدا الاستثمار الاجنبى المباشر ومعدل النمو السكانى

٤-اتفقت النتائج الاحصائية مع فروض الدراسة عدا الانفاق على الصحة والاستثمار الخاص المحلى.

٥- معامل التحديد $R^2=0.886805$ ، حيث يشير الى ان التغيرات فى متغيرات المستقلة تفسر ٨٩ % من التغيرات التى تحدث فى النمو الاحتوائى فى ظل ثبات العوامل الاخرى ، والنسبة الباقية ١٨ % تعود لعوامل اخرى بالاضافة للخطأ العشوائى فى التقدير.(راجع مخرجات النموذج القياسى)

التوصيات:

١-تحقيق نمو اقليمى متوازن من خلال تطبيق اللامركزية فى توزيع اعتمادات الموازنة العامة واعادة توزيع الاستثمارات فى صالح المحافظات التى ترتفع فيها معدلات الفقر

٢-رفع كفاءة مؤسسات العمل التطوعى واجهزة المجتمع المدنى والاستفادة من امكانية وصولها الى الفئات الفقيرة والمهمشة

٣-ضرورة توجيه السياسة الاقتصادية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المساهمة فى تزايد معدلات الفقر من اجل التقليل والحد من الفقر وخاصة فى المناطق الفقيرة والمهمشة

٤-محاربة التضخم والتقليل من معدل نموه وذلك من خلال مقابلة الزيادة فى الطلب بزيادة فى العرض ، لانه يعمل على زيادة الفقر

٥-الاستثمار فى مجال رأس المال البشرى: يعتبر الاستثمار فى التعليم والصحة من اهم مكونات رأس المال البشرى حيث يؤدى الى تطوير القدرات الانتاجية لافراد المجتمع وتحسين مستواهم التعليمى واكسابهم مهارات من خلال يمكن دمجهم فى سوق العمل . ويعد توفير فرص توظف ذات انتاجية عالية من اهم مصادر تحسين الدخل وتحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى يشمل كل فئات المجتمع وبالتالى تحقيق النمو الاحتوائى

٦- ويعتمد تحقيق النمو الاحتوائى على التدريب التحويلى ومساعدة العمالة على التعافى من فقدان العمل، إذ تساعدهم على التكيف بصورة أسرع عند وقوع الصدمات الاقتصادية، وتقصر فترات البطالة الطويلة

٧- يمكن للحكومة تقديم تأمين على الأجور للعمالة التى يتم تسريحها وتعمل فى وظائف بديلة أقل أجرا، كما يمكنها إمداد أصحاب الأعمال بدعم على الأجور لتعيين العمالة المسرحة.

٨- انتهاج سياسات تتوسع فى إتاحة التمويل للفقراء والطبقة الوسطى بما يساعدهم على جنى ثمار التدفقات الرأسمالية الأجنبية، مع جمع الضرائب بشكل فعال.

٩- يركز على اعتماد سياسات تعزز فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية لجميع طبقات المجتمع، من أجل تحقيق مزيد من المساواة فى الفرص.

١٠-لن تتحقق أهداف النمو الاقتصادى الاحتوائى و خصائصه بطريقة تلقائية ،بل من خلال تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى و لو بشكل غير مباشر من خلال آلية التخطيط التأشيرى ،لأن آليات السوق

وحدها لن تنتج الا المزيد من الاختلالات فى توزيع الدخول و تفاوت الثروات على نحو تتسع معه دوائر الفقر و حلقاتها الخبيثة فى ظل النماذج الاقتصادية الليبرالية

١١-تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تمثل أهم اولويات الحكومة فى القضاء على البطالة وذلك من خلال توفير التمويل المناسب ودعم تسويق مخرجات هذه المشروعات.

الابحاث المتوقعة ((آفاق البحث):

بالرغم من المساهمة البسيطة التى قدمت فى هذه الدراسة والنتائج التى تم التوصل اليها ، فإن هناك حاجة الى المزيد من البحث فى هذه العلاقة لما لها من أهمية فى جانبها التطبيقى فى صياغة السياسات المرجوة لتحقيق النمو الاحتوائى ، وتعتبر هذه الدراسة محاولة بسيطة لفتح المجال لبحوث ودراسات اخرى حول نفس الموضوع على سبيل المثال" **دور الاستثمار فى رأس المال البشرى فى تحقيق النمو الاحتوائى** " و"**اختبار طبيعة العلاقة بين قطاع الزراعة والنمو الاحتوائى** "

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١- ابدجمان ، مايكل ،" **الاقتصاد الكلى : النظرية والسياسة**" ،ترجمة محمد ابراهيم منصور ،دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،١٩٩٩،ص٤٥٥

٢- البنك الدولي اللجنه المعنيه بالنمو والتنمية، ٢٠٠٩.

٣- التقرير السنوي للبنك الدولى "**انهاء الفقر المدقع وتحقيق الرخاء المشترك**"، **٢٠١٧.**

٤- التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى (٢٠١٧) ،" **تشجيع النمو الاحتوائى** "

٥- الشوربجي ،مجدي ،**أثر النمو الاقتصادي علي العماله في الاقتصاد المصري** ،مجله اقتصاديات شمال افريقيا العدد٦ من ص ١٤٣- ١٤٧

٦- الأزهري، رامي (٢٠١١) ، "**دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاحتوائي في الاقتصاد المصري** "، رساله ماجستير غير منشورة ، مكتبة كليه التجارة ،جامعه الزقازيق.

٧- الدمرداش ، طلعت (٢٠٠٦) " **الاقتصاد الاجتماعى** " دار القدس للنشر والطباعة -الزقازيق ، الطبعة الاولى

٨- المسعودى ، توفيق عباس (٢٠١٠) "**دراسة فى معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء فى العراق – دراسة تطبيقية** " مجلة العلوم الاقتصادية ،العدد ٢٦ ،المجلد ٧، نيسان.

٩- الهوارى ، بن الهوارى (٢٠١٧) "**الفقر والتفاوت فى توزيع فى الجزائر دراسة قياسية ١٩٨٠-٢٠١٣**" مجلة البشائر الاقتصادية ،المجلد الثالث – العدد٢

١٠-الليثى ،هبه (٢٠١٥) " **القضاء على الفقر بجميع اشكاله فى كل مكان** "مؤتمر المراة العربية فى الاجنة التنموية -منظمة المراة العربية – القاهرة ٢٩نوفمبر-اديسمبر ٢٠١٥

١١-خالد ،بن جلول(٢٠١٥) " **محددات الفقر فى الجزائر-باستعمال نماذج اشعة الانحدار الذاتى (VAR) خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٤)**" مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ،العدد الاول

١٢-حجازى ،عزة،(٢٠١٠) " **أثر الركود الاقتصادى فى الفقر مع اشارة خاصة الى مصر** " مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، . بيروت، العدد ٥١ ، صيف ٢٠١٠ .

١٣-سيدأحمد، بوحزام ،(٢٠١٨) " **النمو المحابى للفقراء فى الجزائر: دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠-٢٠١٦**" رسالة دكتوراه منشورة- كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة ابوبكر بلقايد-تلمسان-الجزائر

١٤-سيث دبليو ،نورتن (٢٠٠٦) " **النمو الاقتصادى والفقر : بحثا عن انسياب الفوائد للاسفل** " مشروع منبر الحرية **WWW.MINBARALHURRIYYA.ORG**

١٥-سليمان، سلوى ،**النمو الاحتوائي: بين الظرية والحالة المصرية المحور الرابع: الاقتصاد السياسي للنمو الاحتوائي**،المؤتمر السنوي الثاني – إدارة التحول في مصر: رؤى سياسية واقتصادية ،جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٢٠١١

١٦-سليمان ، حسين (٢٠١٨) " **النمو الاحتوائى ومثلث الفقر ،النمو ،والمساواة**", أحوال مصرية ، السنة السادسة عشر ،خريف ٢٠١٨، العدد٧٠

١٧-طريح ، نيفين ،(٢٠١٧) "**سياسات النمو الشامل فى بعض الدول العربية -بالتركيز على منهج الانتاجية الكلية**" ج.م.ع

١٨-على ، على عبد القادر (٢٠٠٩) ، " **النمو الاقتصادى المحابى للفقراء** " جسر التنمية ، المعهد العربى للتخطيط ، ابريل المجلد ٨ ، العدد ٨٢

١٩-عبد اللطيف ،ايمان محمد ،**دراسه تحليليه للفساد والفقر في مصر في الفتره بين ١٩٩٩-٢٠٠٠ ٢٠١٢\ ٢٠١٣-وطرق العلاج المقترحه** ،المجله العربيه للاداره – المنظمه العربيه للتنميه الاداريه (مصر)،٢٠١٦مجلد ٣٦ ،عدد ٢

٢٠-عبدالعزيز ، سلوى،(٢٠١٨) " **تمويل التعليم العالى فى مصر لتحقيق النمو الاحتوائى ودعم التنمية المستدامة** " مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة – مصر ، المجلد ١٩، العدد ١

٢١- عليوه ، زينب توفيق ،(٢٠١٥) " **العلاقة بين حجم الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادى مع التطبيق على جمهورية مصر العربية** " المجلة العربية للادارة – جامعة الدول العربية ، م ٣٥، ع

٢٢-فاطمة الزهرة ،بن زيدان (٢٠١٨) " **محددات النمو الاقتصادى المستدام لدول شمال افريقيا نماذج بانل ١٩٩٠-٢٠١٦**"مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، العدد الرابع ، ديسمبر

٢٣-مليود ، وعيل (٢٠١٤)" **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادى فى الدول العربية و سبل تفعيلها .حالة الجزائر ، مصر ، السعودية -دراسة مقارنة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠**" رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ٣

٢٤-محيى الدين، محمود(٢٠١٨) ،" **فى محلية التنمية** " جريدة الشرق الوسط ،العدد ١٤٤٩٨،٨

٢٥-نجا،على عبدالوهاب (٢٠١٢) "**محددات النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٩) : دراسة تحليلية قياسية**" ، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية -جامعة الاسكندرية ، العدد الاول

٢٦-نسيمة ، جلبوانى ولطيفة،عبدلى ،(٢٠١٨) " **محددات النمو الاقتصادى بدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا –دراسة تجريبية خلال الفترة ٢٠٠١–٢٠١٥**" مجلة اقتصاديات المال والاعمال ، العدد السادس ، الجزائر

٢٧-**وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، ٢٠١٩**
http://www.ida.gov.eg/Arabic/MainNews/Pages/september_report.aspx

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1 – Abou Ali,S. Et.al. (2013**) "Measuring in inclusive growth In Egypt 1991 – 2011 The Fifth Pillar Productivity and Operation "**, Paper Presented at Conference on Managing Transition in Egypt :Political and Economic Vision, Faculty of Economics and Political Science ,April

2-Albagoury,Samar(2016),**"Inclusive Green Growth in Africa:Ethiopia Case Study"** MPRA Paper No.74364. October

3-Alexander, K. (2015), "**Inclusive growth: Topic guide**." Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham

4-Atif ,syed &Mohazzam,Sardar (2012)**" Inclusive Growth Strategies for Pakistan – Myth or Reality for Policymakers!"**
SSRN:https://ssrn.com/abstract=2101991

5-Bienert, Jörg & Deutsch, Klaus-Günter &Klös, Hans-Peter &Röhl, Klaus-Heiner, (2018), "**Skills, entrepre-neurship and new business models. Ways to rejuvenate the German industrial model,"** IW-Policy Pa-per, No.13, Köln

6-Chenery, H.B., M.S. Ahluwalia, C.L.G. Bell, J.H. Duloy and R. Jolly, (1974), **"Redistribution with growth: An approach to policy "** ,Oxford University Press, Oxford.

7 – Granger, C.W. (1981**) "Some properties of time series Data and their use in Econometric Model Specification"**, Journal of Econometrics.

8-Grömling, Michael; Klös, Hans-Peter(2019)," **Inclusive growth: A primer for supply-side concept**" econstor German Economic Institute (IW), Cologne IW Policy Paper, No. 1/2019

9-Johansen S (1988)**" Statistical analysis of cointegration vectors**". Journal of Economic Dynamics and Control 12: 231–255

10-Johansen S, Juselius K (1990) "**Maximum likelihood estimation and influence on cointegration with application to the demand for money."** Oxford Bulletin of Economics and Statistics 52(2):169-210

11-Johansen S, Juselius K (1994) **"Identification of the Long-run and short-run structure: an application to the IS-LM model."** Journal of Econometrics 63: 7–37

12-Klasen S.(2010)" **Measuring and Monitoring Inclusive Growth:Multiple Definition , Open Questions,and Some Constructive Proposals"** ADB Sustainable Development Working Paper Series,No.12

13-Kakwani, N. (2000) "**On Measuring Growth and Inequality Components of Poverty with application to Thailand"**, Journal of Quantitative Economics

14-Kakwani, N. and Pernia, E. (2000) "**What is Pro-poor Growth**", Asian Development Review, Vol. 16, No.1, 1-22

15-Kakwani, N & Khandker & Son ,H(2004) **"Pro-Poor Growth: Concepts and Measurement with Country case Studies"** International Poverty Centre, United Nations Development Programme, Working Paper number 1

16- Kakwani N., Hyun H. Son, Sarfraz K. Qureshi and G. M. Arif ,(2003) **Pro-poor Growth: Concepts and Measurement with Country Case Studies"** The Pakistan Development Review, Vol. 42, No. 4,

17-Kanbur, R. (2000). **Income distribution and development. In A. B. Atkinson & F. Bourgingnon (Eds.),** Hand book of income distribution (Vol. 1). Amsterdam, North Holland.

18-Kuznets,S.,(19955)"**Economic Growth and Income Inequality"** The American Review ,Vlume XLV , Number one

19-Martin, R. (2004). "**Pro- poor growth: A Primer".** World Bank Policy Research Working Paper, 3242.

20-Montgomery S.(2014) **:What is Inclusive Growth?** Catholic Agency For Overseas Development (CAFOD) Discussion Paper.

21-Mckinley T.(2010**),"Inclusive Growth Criteria and Indicators,An Inclusive Growth Index for Diagnosis of Country Progress ADB Sustainable Development** WP series No.14

22-Norton,Seth W.(1998) **" Poverty,Property Rights,and Human Well-Being:A Cross-National Study"** The Cato journal,
https://www.researchgate.net/publication/240183664

23-Omar,Noha S.(2018),"**Measuring Inclusive Growth In Egypt Over Adecade"** Egyptian Journal of Development and Planning, Volume 26, Number 1, National Planning Institute, Cairo

24 – Phillips, P.C.B. and P. Perron (1988**), "Testing for a unit root in time series regression"**, Biometrika 75,: 335-346.

25- Ranieri R. & Ramos R.(2013) "After All, What is Inclusive Growth?" The International Policy Centre for Inclusive Growth, No.188

26-Raunier G. & Kanbur R.(2010b) **"Inclusive Development ,Two Papers on Conceptualization:Application and the ADB Perspective**.ADB

27-Rauniar, G., & Kanbur, R. (2010). "**Inclusive Growth and inclusive development**: A review and synthesis of Asian development bank literature. Journal Asian Pacific Economy, 41(4)

28-Sakr,Hala(2013),"**The Road Towards Achieving Inclusive Growth with Reference to the Egyptain Economy** ",Paper Presented at Conference on Managing Transition in Egypt :Political and Economic Vision, Faculty of Economics and Political Science ,April

29-Sherif, Sherifa Fouad,(2016)," Inclusive Green Growth and Sustainability in Egypt" Journal of Management Research, Sadat Academy for Administrative Sciences – Center for Research, Consultation and Development, Volume 32, Issue

30- Solow R.(1956) **"A Contribution to the Theory of Economic Growth**" The Quarterly Journal of Economics, Volume 70, Issue 1

31 -Son.Hyun& Ali, Ifzal(2007)," **Defining and Measuring Inclusive Growth: Application to the Philippines"** Economics and Research Department Working Paper Series ,No .98.

32- Suryanarayana Mh,(2008),"**What Is Exclusive About Inclusive Growth"** Economic and political weekly · January

33- Weisbord,Burton(1965), **"The Economics of Poverty"** ASIN B000O8GLHY

34- World Bank. (2009**). What is Inclusive Growth?** World Bank Note prepared by Elena Ianchovichina (PRMED) and Susanna Landstron (PRMED).

35- World Bank. (2008**). Commission on Growth and Development (CGD),**The Growth Report Strategies for Sustained Growth &Inclusive Development**.**

مخرجات النموذج القياسى

تقدير العلاقة التى تربط النمو الاحتوائى بالعوامل المحددة له

Dependent Variable: IC
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 10/28/20 Time: 01:44
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EDU	2.021280	0.683494	-2.957277	0.0062
HEL	-3.898143	1.503672	2.592415	0.0150
INV	-0.483429	0.099738	-4.846994	0.0000
FOR_INV	0.038971	1.862485	-0.020924	0.9835
OPEN	0.369451	0.051636	7.154916	0.0000
GDPG	0.425035	0.177052	-2.400625	0.0233
POPG	-2.786393	1.675300	-1.663220	0.1074
INF	-0.066454	0.060480	-1.098772	0.0312
CRE	0.065760	0.051273	1.282549	0.0102
C	44.89922	5.569538	8.061570	0.0000

R-squared	0.886805	Mean dependent var	38.59767
Adjusted R-squared	0.850421	S.D. dependent var	5.535243
S.E. of regression	2.140779	Sum squared resid	128.3222
Long-run variance	2.213997		